مراصد ٤

كراسات علمية محكمة تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية

إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة

قراءة في تجربة تأهيل الحقل الديني بالمغرب

امحمد جبرون



مراصد

كراسات علمية ٤

إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة

قراءة في تجربة تأهيل الحقل الديني بالمغرب

امحمد جبرون



كراسات علمية محكمة تعنى برصد أهم الظواهر الاجتماعية الجديدة لا سيما في الاجتماع الديني العربي والإسلامي، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية

تأليف امحمد جبرون كاتب وباحث مغربي، دكتوراه في التاريخ والفكر السياسي الإسلامي، له مجموعة من المؤلفات والدراسات والمقالات، نشرت في منابر مغربية وعربية، توزعت بين التاريخ ونقد الظاهرة الإسلامية.

إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة

قراءة في تجربة تأهيل الحقل الديني بالمغرب

امحمد جبرون

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة– أثناء النشر (فان)

جبرون، امحمد . .

إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة: قراءة في تجربة تأهيل الحقل الديني بالمغرب / امحمد جبرون . – الإسكندرية، مصر: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2011.

ص . سم . (مراصد ٤٤)

تدمك 978-977-452-121-6
ISBN: 978-977-452-121-6

١. الإسلام — المغرب . ٢. الإسلام — تاريخ — العصر الحديث . ٣. الإسلام و الدولة . ٤. الإسلام و السياسة . أ. مكتبة الإسكندرية. وحدة الدراسات المستقبلية . ب. العنوان ج. السلسلة .

ديوي – 297.0964 4702020115

رقم الايداع بدار الكتب: ٢٠١١/٧٢٠٤

التصميم والإخراج الفني: آمـال عزت

طبع بمطبعة كامل جرافيك

١٠٠٠ نسخة

مقدمة

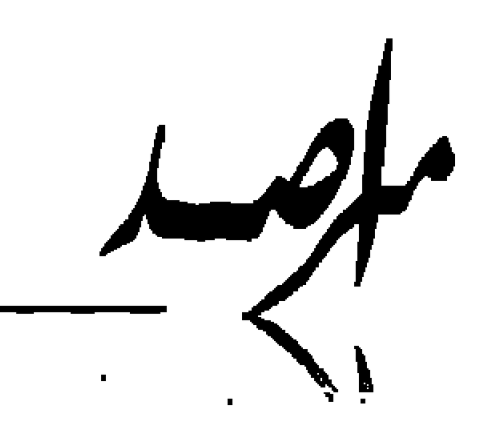
إن الاختلالات العملية التي ميزت علاقة الديني بالسياسي في الدولة الإسلامية الحديثة، والتي ترجع في أصلها إلى تسويات ثقافية وفكرية، تدل دلالة قوية على نسبية هذه التسويات إن لم نقل فشلها، وهو ما أدى بالكثيرين إلى اعتبار هذه الدولة خصمًا لدودًا لكل ما هو إسلامي، ونواياها غير طيبة تجاه الدين عمومًا. فظواهر من قبيل التطرف الديني، والنزاعات السياسية في العالم العربي والإسلامي على خلفية الدين هي تعبير ملموس وصادق عن عجز الدولة الحديثة التي ورثت الدولة التقليدية في العالم الإسلامي عن استيعاب المقتضيات السياسية للإسلام أو بالأحرى التعايش معها، وإعطائها مكانة معتبرة ضمن نسيجها المؤسساتي.

ففي هذا السياق يشكل مشروع إعادة هيكلة الحقل الديني وتأهيله في المغرب مراجعة جريئة لبنية الدولة الحديثة التي أرسيت قواعدها بعد خروج الاستعمار، وتطعيمها وظيفيًا بما ينقصها وهو "خدمة الدين والتدين"، وأيضًا بطريق غير مباشر نسف أسس مشروعية "الحركة الإسلامية السياسية". وهذه المراجعة بالرغم من تأخرها – ربما لتأخر حوافزها الموضوعية – فإنها تقدم مثالاً "أصيلاً" للدولة الحديثة التي تلقاها العرب والمسلمون عن الغرب بعد التحرر من الاستعمار.

ومن ثم فمحاولة تأصيل الدولة من خلال إعادة هيكلتها، وإعطاء الوظيفة الدينية ما تستحقها سياسيًّاومؤسساتيًّا وبشريًّا، والذي اصطلح عليه في التجربة المغربية بتأهيل الحقل الديني هو أحد الحلول الممكنة لمعضلة الدين والسياسة في إطار الدولة، ومتمم استراتيجي للمقاربات الأمنية في معالجة "الحركة الإسلامية السياسية"، ولا يخفى أن تجربة من هذا القبيل وبهذه القيمة تستحق المتابعة والنقد، ولها فائض قيمة إيجابي كبير في المحيط العربي والإسلامي.

ومن البديهي في هذا السياق التذكير بأن إعادة وضع الدين ضمن نسيج الدولة الحديثة، أو ما أسميناه بتأصيل الدولة الحديثة يحتاج احتياج الضرورة إلى تعاقد اجتماعي وسياسي بين كل المعنيين بمصير الدولة في مجالنا العربي والإسلامي، وعلى رأسهم الحركات الإسلامية والأنظمة، فالتيار الإسلامي من جهة مدعو لتعديل هويته، والثورة على بعض قناعاته، والأنظمة من جهة أخرى مطالبة بتحقيق قدر كبير من الانفتاح والمرونة للتجاوب مع رهانات التعاقد.

فسياسة تأهيل الحقل الديني في المملكة المغربية التي تستهدف تحديث الوظيفة الدينية لدولة يرأسها أمير المؤمنين، دولة أرسى قواعدها الاحتلال الفرنسي، يواجهها تحدٍّ صعب وقوي يتمثل في حركة إسلامية نشيطة تستقل بنظرتها الخاصة للوظيفة الدينية في إطار الدولة الحديثة، لا تتوافق بالضرورة مع رؤية الدولة ومرامي تأهيل الحقل الديني، ونشأت قبل هذه السياسة. فإذا كانت سياسة تأهيل الحقل الديني في المغرب من حيث منطلقاتها وأهدافها اختيارًا استراتيجيًّا ثابتًا، يقدم نموذجًا لدولة إسلامية حديثة، متوازنة في علاقتها بالدين، وناجحة إلى حد ما في مواجهة ضغوط العلمنة، فإن الحركة الإسلامية مدعوة إلى تعديل



هويتها وكينونتها للتكيف مع هذا التحول التاريخي وإنجاح عملية تأصيل الدولة وتحديث الوظيفة، وحتى تكون جزءًا من هذا التحول وهذه العملية لا بد لها أن تتحول إلى فاعل مدني حقيقي، وتتخلى عن إغراء السياسة.

ومن ثم، فالتعاقد الاجتماعي السياسي حول الوظيفة الدينية في الدولة الإسلامية الذي ندعو إليه في هذه "الأطروحة"، يقوم بالأساس على مقايضة، وتبادل موضوعي وملموس بين الحركة الإسلامية والأنظمة، مجمله "التمدن مقابل التحرير"، تمدن الحركة الإسلامية، وتحرير الحقل الديني من طرف الدولة.

والواقع أن الحركة الإسلامية المغربية في عمومها سواء منها المشارك في الحياة السياسية أو المقاطع لم يستوعب هذا الإشكال في بعده النظري، وانعكاساته العملية، فمواقف حركة التوحيد والإصلاح المغربية تربط دائمًا ترحيبها بخطوات ومبادرات تأهيل الحقل الديني بالإشارة إلى ضرورة إشراك الحركة الإسلامية في العملية، والاعتراف بدورها الديني، ولم تسائل أبدًا وظيفتها الاستراتيجية في المغرب الجديد، وخاصة شراكتها الاستراتيجية مع حزب العدالة والتنمية، التي جعلتها حركة سياسية بالرغم من تأكيدها خلاف ذلك. أما جماعة العدل والإحسان فيبدو أنها اختارت موقف التجاهل، الذي يدعم نزعات احتكار الحقل الديني وتأميمه على مستوى الدولة.

ولعل هذه المواقف "التكتيكية" التي لا تدرك الأبعاد الحقيقية لسياسة تأهيل الحقل الديني من أهم الحوافز الموضوعية لهذا "التدخل النظري"، الذي نقدم من خلاله رؤية تاريخية لحل إشكالية الدين والدولة في الدولة الحديثة، تتجاوز حدود المغرب وتعانق هموم الأمة العربية.

ففي هذا العمل الذي يتعلق عمليًا بتجربة تأهيل الحقل الديني في المملكة المغربية، ونظريًا بأطروحة التعاقد، يتوخى تقريب القارئ العربي من تجربة دولة إسلامية مع الوظيفة الدينية، خاصة في العشر سنوات الأخيرة، مع التنبيه إلى كيفية استثمار هذه التجربة لتسوية العلاقة بين طرفين أغراهما التاريخ ببعضهما: الدين والسياسة نظريًا، والحركة الإسلامية والأنظمة عمليًا.

الوظيفة الدينية في دولة الاستقلال

مرت علاقة الدولة المغربية بالإسلام في عقود الاستقلال بمجموعة من المحطات والأطوار، وقد ارتبط هذا التطور في معظم الحالات بأحداث سياسية أو اجتماعية مؤثرة، فلم تنطلق الدولة المستقلة في المغرب في مقاربتها للشأن الديني من تصور نظري وخط مذهبي واضح للموضوع الديني، بل ورثت التناقضات الفكرية والنظرية التي كانت موجودة في زمن الحماية الفرنسية، وتجاوبت مع الظروف الموضوعية والتطورات الميدانية بأشكال مختلفة، وهكذا عانت السياسة العمومية في المجال الديني في عهد الملك محمد الخامس من الارتجال والانقسام في الرأي بين الفاعلين الدينيين، الأمر الذي سيُتجاوز نسبيًا في عهد خلفه الحسن الثاني.

لقد تجسد الحقل الديني في المغرب بعد الاستقلال، وخاصة خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي أساسًا في وزارة الشؤون الإسلامية، والمساجد، ورابطة علماء المغرب، والتعليم الديني، والزوايا والطرق الصوفية، وبعض الجمعيات الإسلامية التي ظهرت متأخرة كجماعة التبليغ والشبيبة الإسلامية.

وبصدد هذه العلاقة لابد من التنبيه أولاً، إلى طريقة تمثل الدولة المغربية للوظيفة الدينية في هذه البدايات؛ فبعيد الاستقلال بسنوات قليلة لم تكن الوظيفة الدينية للملك منظمة بشكل كاف ومدسترة، وهو ما أشار إليه الزعيم علال الفاسي بوضوح في رسالته للملك الحسن الثاني عقب تعيينه وزيرًا للشؤون الإسلامية سنة ١٩٦١،[١] فالدستور الذي نص على أن الملك أمير للمؤمنين وحامي حمى الملة والدين تأخر صدوره إلى سنة ١٩٦٢، ووزارة الشؤون الإسلامية تأخر إحداثها إلى سنة ١٩٦١، غير أن هذه التأخرات لا تعني أبدًا عدم إدراك المؤسسة الملكية في المغرب في هذه السنوات المتقدمة لمشروعيتها الدينية، ونسبها الإسلامي، فالوقائع والأحداث تدل على خلاف ذلك، وتؤكد أن جل التدخلات الملكية تقريبًا في المجال الديني كانت تدرك إدراكًا جيدًا مشروعيتها الدينية، وتوظفها حسب الظروف توظيفًا ذكيًا.

لقد تميزت سياسة الحكومة المغربية عقب الاستقلال، والتي تشكلت بالأساس من أطر حزب الاستقلال (١٩٥٦-١٩٦٠) بملاحقة المتصوفة والتضييق عليهم، وخاصة أولئك الذين تورطوا في علاقات مشبوهة مع المستعمر الفرنسي، وبالمقابل إشاعة قيم التدين السلفي وفسح الطريق أمامه، غير أن هذه السياسة لم تكن محل اتفاق بين جميع المتدخلين وخاصة الملك محمد الخامس، الذي عمل من جهته على حماية المتصوفة والتجاوز عن مذنبيهم في حق الوطن[٢]، وخاصة الزاوية الكتانية التي أيدت في الماضي قرار نفي سلطات الحماية الفرنسية للسلطان محمد الخامس.

ومن أشهر الأزمات التي واجهت الدولة المغربية وسياستها من أجل "تأهيل الحقل الديني" في بداية الستينيات من القرن الماضي؛ أزمة جامع القرويين[٣]، وأزمة محاكمة البهائيين، فقد تفجرت الأزمة الأولى سنة ١٩٦٠، عقب وضع الدولة مشروعًا لتوحيد التعليم وإلحاق القرويين بجامعة محمد الخامس الحديثة النشأة، وتعيين مدير لها من خارج مجلس العلماء، وهو ما قوبل بالرفض من طرف علماء المملكة، وقد كشفت هذه الأزمة بالرغم من احتوائها على صراع خفي داخل الدولة وفي أطرافها بين رؤيتين في تدبير الشأن الديني؛ رؤية عصرية تقف وراءها نخبة عصرية، ورؤية تقليدية يقف وراءها العلماء التقليديون.

أما الأزمة الثانية فقد تكشفت عقب محاكمة البهائيين بمدينة الناظور بشمال المغرب سنة ١٩٦٢، فعلى إثر اكتشاف اعتناق ثلاثة شبان مغاربة البهائية بسبب النشاط التبشيري لعدد من الفنيين الإيرانيين الذين كانوا يشتغلون بالمغرب، انقسمت النخبة السياسية المغربية إلى فئتين في التعامل مع هذه المشكلة، فعلال الفاسي زعيم حزب الاستقلال ووزير الأوقاف آنذاك ومعه عبد الله كنون وإدريس الكتاني طالبوا بعدم التساهل مع

أتباع هذه النحلة الضالة وإنزال أقصى العقوبات بهم، أما الفئة الثانية والتي تزعمها أحمد رضا اكديرة وعبد السلام حجي وآخرون فقد طالبت بإخلاء سبيلهم لعدم وجود نصوص قانونية تدينهم، وأيضًا لتنصيص الدستور على حرية الاعتقاد. وهكذا أبان هذا الحدث عن انقسام ثان في صفوف النخبة السياسية المغربية في مقاربتها للشأن الديني، فأحمد رضا اكديرة ومن لف لفه تبنوا منظورًا علمانيًّا للشأن الديني، أما الزعيم علال الفاسي ومن على موقفه فتبنوا منظورًا إسلاميًّا محافظًا.(٤)

لقد كان المغرب بعيد الاستقلال تتجاذبه عدة رؤى لتأهيل الحقل الديني وصوغ السياسات العمومية في مجاله، ومن أبرز الفاعلين في هذا المجال بالإضافة إلى الملك؛ العلماء التقليديون، والنخبة العصرية المتأثرة بتجربة الغرب العلمانية، والسلفية الوطنية، وتعكس علاقة الدولة بالحقل الديني وسياساتها في هذا المجال من جهة ميزان قوى بين هذه الأطراف، ومن جهة ثانية المظهر الذي اتخذه التدبير السياسي للمشاكل التي عرفها هذا المجال، أو ذات الصلة به.

ومن أهم المحاور التي ظهرت عندها اختيارات الدولة المغربية في تدبير الشأن الديني: إمارة المؤمنين، ووزارة الشؤون الإسلامية، والتعليم، والعلماء، والمساجد، والحركات الإسلامية.

من ملك إلى أمير المؤمنين

كان وصف الملك بأمير المؤمنين متداولاً في الأوساط المغربية قبل الإقرار الدستوري له، وكانت له قيمة ثقافية ودينية وأيضًا قيمة سياسية وقانونية، يقول العاهل المغربي الحسن الثاني في ديباجة الظهير (القانون الموقع من طرف الملك) المؤسس لوزارة الدولة المكلفة بالشؤون الإسلامية في ٢ حزيران (يونيو) ١٩٦١: «ورعيًا لما حبانا الله به من إمامة المسلمين وإمارة المؤمنين، ورعيًا لما لجنابنا العالي بالله من الاهتمام بشؤون المسلمين وما أخذناه على نفسنا من حماية الدين والذب عن شعائره وتراثه قيامًا منا بالواجب الملقى على عاتقنا وجريًا على سنة أسلافنا المقدسين وأجدادنا المكرمين..»،(٥) ومن المناسبات الأخرى التي ظهر خلالها هذا الوصف أيضًا محاكمة الحزب الشيوعي المغربي سنة ١٩٦٠؛ حيث استند المجلس الأعلى في حكمه على «أن العاهل المغربي هو قبل كل شيء، ملك وأمير للمؤمنين».(٦)

ويعتبر وصف الملك بأمير المؤمنين في دستور ١٩٦٢ البداية العملية لتأهيل الحقل الديني في المغرب، لقد تحمل الملك بموجب هذا اللقب مسؤولية الوظيفة الدينية دستوريًّا، كما أتاح له إمكانية رعاية السياسة الدينية والإشراف عليها. لقد كان هذا اللقب خطوة أولى على طريق عقلنة وتأهيل الحقل الديني في دولة الاستقلال، ونقل مركز الثقل في المجال الديني إلى المؤسسة الملكية بعدما كانت طرفًا متواضعًا أمام العلماء.

لقد نبهت الظروف السياسية الصعبة التي كان يجتازها المغرب في بداية الستينيات بعض الأطراف السياسية المقربة من القصر إلى أهمية هذا اللقب، ومردوده الإيجابي على المشروعية السياسية للملك،

فإمارة المؤمنين بالإضافة إلى إلحاقها الوظيفة الدينية بالملك، أحدثت – وهذا أهم – مصدرًا آخر من مصادر المشروعية السياسية للملك وهي المشروعية الدينية، التي ترد مجملة وغير مفصَّلة في نص الدستور، فوصف الملك بأمير المؤمنين يستوجب السمع والطاعة من عامة المسلمين، وهذه المشروعية كما يبدو في كافة الدساتير التي اعتمدتها المملكة المغربية بدءًا بدستور ١٩٦٢ هي مشروعية محايثة وموازية للمشروعية السياسية، القائمة على استفتاء شعبي عام.

فالمشروعية الدينية للنظام الملكي في المغرب، والتي تجعل من الملك أميرًا للمؤمنين هي احتياط استراتيجي، يسمح له بتعويض الدستور وتجاوزه متى احتاج إلى ذلك، وهي من جهة أخرى رد واضح وصريح على التيار الوطني التقدمي الذي مثله حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، المتأثر بالفكر الاشتراكي آنذاك، والحريص على توحيد المشروعية وجعلها مشروعية سياسية صرفة.(٧)

كما أن الحزبين اللذين كانا وراء اقتراح هذه الصفة وتكريسها كأصل للمشروعية من الناحية الدستورية وهما حزبا الحركة الشعبية والاستقلال، كانا يستهدفان من وراء هذا الموقف الانتصار لمرجعيتهما السياسية السلفية بالنسبة لحزب الاستقلال، والسنية عمومًا بالنسبة للحركة الشعبية.

وهكذا، فظهور الصفة الدينية للنظام الملكي وتوظيفها في مغرب الحسن الثاني حَكَمَهُ سياق سياسي وتاريخي مختلف تمامًا عن السياق الراهن، بحيث كان الغرض منها من جهة كبح جماح اليسار المتطلع بقوة نحو الحداثة السياسية، ومن جهة ثانية وضع اليد على الحقل الديني وسياسة مكوناته وخاصة العلماء والتعليم الديني. ومن أشهر التوظيفات السياسية لمفهوم إمارة المؤمنين في الحياة السياسية المغربية ما تضمنه خطاب الحسن الثاني في افتتاح دورة أكتوبر لمجلس النواب سنة ١٩٨١، من اتهامات وتهديدات لنواب حزب الاتحاد الاشتراكي المنسحبين احتجاجًا على تمديد عمر البرلمان؛ حيث اعتبرهم خارجين على الجماعة ومستخفِّين بها، ولا يخفى أن مثل هذا الاعتبار في المنظور الإسلامي يورد الموصوف به المهالك.

"الشؤون الإسلامية" في المغرب وتطورها

لقد نصب السلطان محمد الخامس أول حكومة مغربية في ظل الاحتلال يوم ٧ كانون الأول (دجنبر) ١٩٥٥ تمهيدًا للعملية السياسية المتفق بشأنها مع فرنسا التي ستفضي للاستقلال، ولم تهتم هذه الحكومة انطلاقًا من تشكيلتها ووظائفها بموضوع الإسلام وشأنه بالرغم من دوره الوطني والسياسي الكبير في مواجهة الاحتلال، وبقيت الاختصاصات "الإسلامية" قبل إحداث الوزارة الخاصة بها موزعة بين وزارة الأحباس (الأوقاف) ووزارة العدل، فالتعليم الديني والقائمون بالوظائف الدينية كانا من اختصاص وزارة العدلية في فترة الحماية الفرنسية،(٨) وفي سنة ١٩٥٧ تم نقل الإشراف على الموظفين الدينيين إلى وزارة الأحباس، التي ستلحق اختصاصاتها فيما بعد بوزارة الشؤون الإسلامية.(٩)

لقد أحدث المغرب وزارة الشؤون الإسلامية لأول مرة في حكومة سنة ١٩٦١، وأسندها العاهل الحسن الثاني إلى الزعيم السلفي علال الفاسي، وهو الذي وضع مشروعها السياسي وقانونها الأساسي.

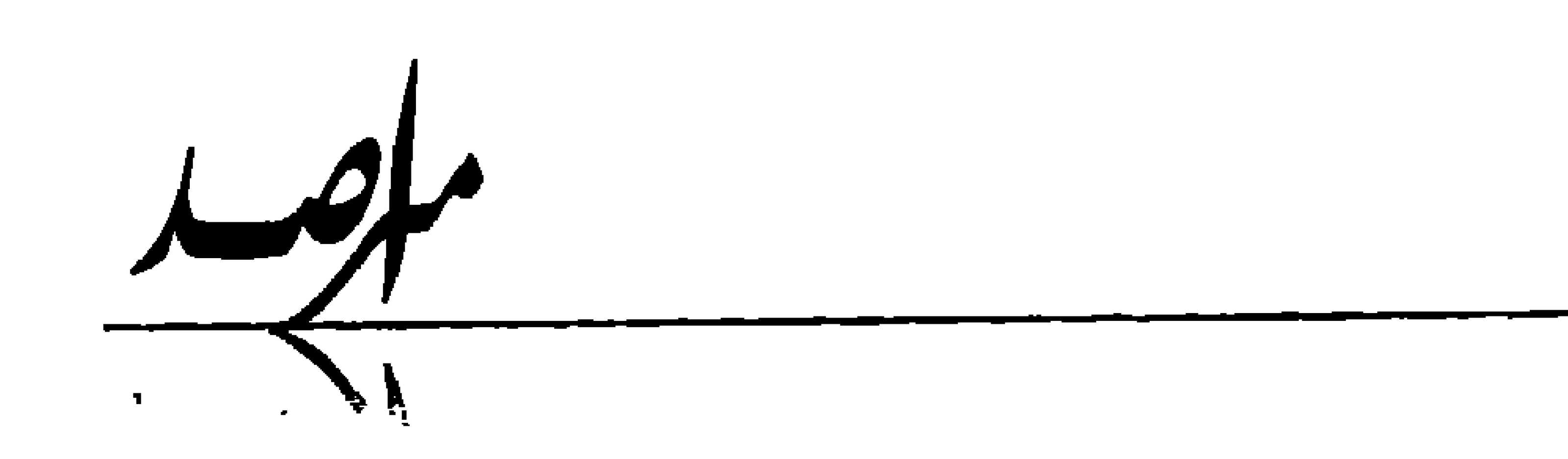
وأُريد لها بحسب ما جاء في خطاب بعث به وزير الدولة المكلف بالشؤون الإسلامية إلى الملك أن تكون ردًّا سياسيًّا وبرنامجيًّا على فئتين: «فئة جامدة تأبى أن تتفهم حقائق الدين وأسسه الصالحة وطائفة أخرى أهمها أمر الماديات وهالها ما عليه غير المسلمين في الغرب من تقدم عظيم فحسبت أن ذلك كله من التخلي عن الروح.. جاهلة أن الإسلام أول من دعا إلى العلم وحث عليه وأقام صرح حضارة استفاد منها الأوروبيون وغيرهم ما أنشؤوا به مجتمعهم».[١٠]

ومن بين ما نص عليه هذا الظهير (١٩٦١) إنشاء هيئة للإفتاء من كبار العلماء المغاربة تتكفل بالإجابة عن الأسئلة التي ترد عليها من مختلف جهات المملكة، وتساعد الوزارة في إعداد الرأي متى طلب منها ذلك، ولم يفت المشرع في هذا السياق التنبيه إلى أن الفتاوى التي قد تصدر عن هذه الهيئة لها صبغة دينية صرفة، ولا يكون لها أي تأثير على القوانين الجاري بها العمل.[١١]

وبعد إحداث هذه الوزارة بسنتين تقريبًا طرأ عليها تغيير هيكلي كبير؛ حيث سيجمع المشرع بينها وبين وزارة الأوقاف. وسيظل الوضع على هذه الصورة مدة تقرب من ثلاثة عقود لم تستفد خلالها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من أي تطور قانوني أو مؤسساتي، وإلى غاية ٨ تشرين الثاني (نونبر) من سنة ١٩٩٣؛ حيث صدر خلالها ظهير جديد في شأن اختصاصات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

لقد شكل هذا الظهير[١٢] نقلة نوعية في تعاطي الدولة المغربية مع المجال الديني؛ حيث حدد أهداف الوزارة في ثلاثة أهداف رئيسية: أداء رسالة الأوقاف والمحافظة على كيانها، والحفاظ على القيم الإسلامية وسلامة العقيدة، والحفاظ على وحدة المذهب المالكي، والتكوين والتأطير والدراسات في المجال الديني. ويلاحظ في هذا السياق تعاظم الاهتمام الرسمي بالأوقاف؛ حيث جعل منها المشرع أولوية أساسية للوزارة، وأعطاها الأسبقية عن الأهداف الخاصة بالحراسة الدينية.

غير أن أهم جديد قانوني فيما يتعلق بتدبير الحقل الديني في هذه الفترة، والذي حمله ظهير ١٩٩٣ ويتمثل في الاعتراف القانوني بالجمعيات العاملة في الميدان الديني، وشرعنة الاتصال الرسمي بها، وربط العلاقات بها، ففي سياق بيانه لاختصاصات مديرية الشؤون الإسلامية جاء النص التالي: «ربط العلاقات مع الجمعيات العاملة في الميدان الديني داخل المغرب وكذا مع المنظمات الإسلامية»، وتفعيلاً لهذا الاختصاص أحدثت مصلحة خاصة به. وقد شكل هذا النص مؤشرًا قويًّا على عزم الدولة الواضح على الانفتاح على الحركات الإسلامية والتعاون معها.



وإجمالاً، لم تهتم الحكومات المغربية الأولى في عهد الملك محمد الخامس بقطاع الشؤون الإسلامية، ولم تخصصه بوزارة، وتركته على النحو الذي كان عليه في عهد الحماية الفرنسية، وترجع أولى خطوات تأهيل الحقل الديني في المملكة المغربية وخاصة قطاع "الشؤون الإسلامية" إلى بداية عهد الحسن الثاني.

غير أن اهتمام الحسن الثاني المبكر بهذا القطاع لاعتبارات مختلفة ثقافية وسياسية، لم ينعكس على بنيته القانونية؛ إذ لم يشهد قطاع الشؤون الإسلامية خلال أربعة عقود من حكمه تطورات كبيرة، خلافًا للوزارات والقطاعات الحكومية الأخرى، وبقي ظهيرا ٦١ و٩٣ علامتين بارزتين في تجربة "الشؤون الإسلامية" في مغرب الحسن الثاني.

وبالرغم من محدودية التطور القانوني والمؤسساتي لهذا المجال من الحقل الديني، فإن النصوص التي وجدت تختزل هموم السياسة العمومية في المجال الديني وأغراضها التاريخية، ففي العشرين سنة الأولى من حكم الحسن الثاني أي من الستينيات إلى مستهل الثمانينيات كان الهدف من السياسة الدينية للدولة الحد من نفوذ اليسار المتعاظم وسط النخب المثقفة والطلبة والتلاميذ، وأيضًا مواجهة الجمود الديني والحرص على الشكليات وإهمال الجوهر الديني المتمثل في بعض المكونات الصوفية والسلفية، وقد عبر علال الفاسي عن هذه الهموم بوضوح في رسالته للملك الحسن الثاني بمناسبة تعيينه وزيرًا للشؤون الإسلامية.

إن إكراهات صراع النظام الملكي مع المعارضة اليسارية في الستينيات والسبعينيات على الخصوص لم تفقد الحسن الثاني توازنه في التعامل مع إشكالية الديني والسياسي في بنية الدولة المغربية، والدمج بينهما، بحيث حافظ على استقلال كل مجال عن الآخر، وتجلى هذا الأمر بوضوح في تحديد اختصاصات هيئة الإفتاء التي نص عليها ظهير ٦١ وتوضيح علاقتها بالتشريع والقانون؛ فإدراكًا من المشرع المغربي للتضارب الذي قد يحصل بين القانون والفتوى، فقد أوضح في سياق تعريفه لهيئة الإفتاء أن الفتوى لها صبغة دينية صرفة، ولا يكون لها أي تأثير على القوانين الجاري بها العمل، وهو ما أسس قانونيًا – ومع مرور الوقت – لنوع من العلمنة والازدواجية في تدبير شؤون الحياة، فالفتوى أريد لها أن تحكم الشأن الخاص، وإذا تعلق بعضها بالشأن العام فلا اعتبار قانوني له، أما الشأن العام فحكمه من اختصاص القانون. وربما لم يكن قصد المشرع من خلال هذا التمييز بين الفتوى والقانون التأسيس للعلمانية، وإنما غرضه تجاوز الازدواجية التشريعية، لكن عاقبة الأمور تدل على خلاف ذلك؛ إذ أسس هذا الاعتبار وهذا التوضيح الذي حمله ظهير ٦١ لانفصال الدين عن السياسة في الدولة المغربية الحديثة.

لقد نجحت الدولة المغربية نسبيًا من خلال قطاع الشؤون الإسلامية في تشجيع ميول الأسلمة داخل المجتمع المغربي، أو على الأقل لم تكن عائقًا أمامها، ومن ثم ساهمت هذه السياسة إلى جانب تحولات

عميقة شهدها المجتمع المغربي مرتبطة بالنمو الحضري والانتشار النسبي للتعليم، بالإضافة إلى تفاعل المغرب مع محيطه الخارجي في بروز حركة إسلامية نشيطة ابتداء من سنوات السبعينيات، ما فتئت تنمو وتتطور. لكن المثير في هذه الظاهرة الجديدة بالنسبة للدولة المغربية في هذا الظرف هو التهديد المحتمل الذي باتت تشكله على الاستقرار الروحي والأمن الداخلي، وهو ما حفزها على مراجعة الإطار القانوني للشؤون الإسلامية وتكييفها مع التحديات الجديدة، ويعتبر ظهير ١٩٩٣ ترجمة ملموسة لهموم الدولة في هذا الطور.

لقد حمل هذا الظهير في طياته إشارات قوية أعربت عن توجهات الدولة المغربية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات في المجال الديني، وكشفت بشكل لا لبس فيه عن تنامي الوعي الرسمي بالخصوصية المذهبية للمملكة، على مستوى العقيدة والفقه، وعائدها الإيجابي على الاستقرار الروحي للمغرب؛ فقد جعل هذا الظهير من الوزارة ولأول مرة أداة للحفاظ على "سلامة العقيدة، والحفاظ على وحدة المذهب المالكي"، بعدما كان هوى الدولة سلفيًا في السنوات الأولى من الاستقلال، ولا تبدي اهتمامًا كبيرًا لأمور المذهب، ولا أدل على ذلك خطاب علال الفاسي للعاهل المغربي الحسن الثاني، الذي جاء فيه: «ولقد علمت رغبة جلالتكم في السير على النهج الذي خطه جلالة والدكم المقدس محمد الخامس – رضي الله عنه – حينما أسند منذ أول عهده حركة البعث الإسلامي التي تجلت في الدعوة السلفية الحق الداعية إلى تطهير الدين وتقوية مظاهره وإنعاش مساجده ومعاهده، والدعوة إلى التمسك بأخلاقه، وتشجيع ما دعى إليه من أمر بالمعروف ونهي عن المنكر».(١٣)

فمن أهم الوقائع الداخلية والخارجية المتصلة بالمجال الديني، التي شهدها عقدا السبعينيات والثمانينيات، والتي حفزت الدولة على مراجعة سياستها الدينية: ظهور الشبيبة الإسلامية المعارضة سنة ١٩٧٢؛ تأليف الأستاذ عبد السلام ياسين لرسالة "الإسلام أو الطوفان" المنتقدة للنظام، وإرسالها للملك سنة ١٩٧٤؛ أحداث مكة سنة ١٩٧٩؛ الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩...

وقد كشفت هذه الأحداث عن وجود نخبة إسلامية حديثة داخل المغرب، استفادت من سياسة الدولة المتسامحة مع العمل الديني والمشجعة له، لكنها لا تقاسمها المرجعية المذهبية، ولا تدين لها بالولاء السياسي، بل الأخطر من هذا وذاك تشكيكها في مشروعية النظام الدينية والطعن فيها، متممة لدور المعارضة اليسارية التي كانت تنكر على النظام مشروعيته السياسية. ومن ثم كان رد الدولة على هذه التطورات ردًا هادئًا ومتكاملاً جمع بين الملاحقة الأمنية للعناصر المتشددة التي تكفلت بها وزارة الداخلية، وإدماج البعد المذهبي في السياسة الدينية للمملكة بشكل قوي، وفتح جسور التواصل مع التيارات الإسلامية المعتدلة في الداخل والخارج، الذي تكفل به وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السابق الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري، ويعتبر ظهير ١٩٩٣ ترجمة قانونية وسياسية لهذا الرد.

إن سياسة "الشؤون الإسلامية" في المملكة المغربية خلال عقد التسعينيات وحتى وفاة العاهل الحسن الثاني تميزت بالعمل على تكريس الخصوصية المذهبية، وتطوير العلاقة مع الإسلاميين ومحاورتهم، وعقدت لهذا الغرض مؤتمرًا دوليًا أطلق عليه "الجامعة الصيفية للصحوة الإسلامية"، انعقدت دورته الأولى سنة ١٩٩٠، وحضرته قيادات إسلامية محلية وعالمية، من أبرزها راشد الغنوشي (النهضة التونسية)، ومحفوظ النحناح رحمه الله (مجتمع السلم الجزائرية)، ويعتبر وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السابق العقل المدبر لهذه السياسة.

التعليم الديني بالمغرب.. من المجتمع نحو الدولة

يعتبر التعليم الديني من المحاور الأساسية لسياسة تأهيل الحقل الديني في المملكة المغربية في عهد الحسن الثاني، وذلك بهدف تكوين مواطن أصيل معتز بهويته الدينية ومنفتح على العصر وقيم الحداثة، ومن المحطات البارزة في سياق النهوض بهذا القطاع؛ إصلاح جامعة القرويين وتأهيلها للقيام بدورها الديني والتنموي في مغرب الاستقلال، وإعادة تنظيم التعليم العتيق والأصيل، وتأسيس شعب الدراسات الإسلامية، وتأسيس دار الحديث الحسنية... وسنحاول فيما يلي تتبع تدخلات الدولة المغربية في هذا القطاع منذ الاستقلال وإلى وفاة الحسن الثاني سنة ١٩٩٩.

- **جامعة القرويين:** تحتل جامعة القرويين مكانة رمزية كبيرة لدى المغاربة قديمًا وحديثًا، ويعدها أغلبهم أقدم جامعة عالمية، وآثارها مشهودة في الجناح الغربي من العالم الإسلامي، قصدها الطلاب من كل بقاع الدنيا بما فيهم الطلاب المسيحيون، ولا أدل على مكانتها العالمية جلوس البابا "سيلفيستر الثاني" في ق. ١٠م إلى علمائها وتلقيه عنهم جملة من العلوم. واعتبارًا لهذه المكانة استهدفها الاحتلال الفرنسي وحاول "إصلاحها"، ومراجعة نظامها.

كما أن الدولة المغربية وبمجرد حصولها على الاستقلال حاولت إصلاح نظام الدرس بها؛ حيث أوصت اللجنة الملكية لإصلاح التعليم سنة ١٩٥٧ بتحويل السلك العالي بها وبربيبتها ابن يوسف بمراكش إلى كلية الآداب وكلية الشريعة. ويعتبر ظهير سنة ١٩٦٣ أول خطوة عملية استهدفت إصلاح جامعة القرويين في عهد الاستقلال؛ حيث جعل منها جامعة حديثة تشبه سائر الجامعات الأخرى التابعة لوزارة التربية الوطنية، وتتولى تخريج مختصين في الثقافة الإسلامية واللغة العربية، وإنعاش البحث العلمي في ميدان الشرع واللغة العربية، وتكونت في البداية من كلية الشريعة وكلية اللغة العربية بمراكش وكلية أصول الدين بمدينة تطوان.

إن سعي الدولة المغربية لتأهيل جامعة القرويين وتنظيمها بناء على حاجيات الدولة المستقلة قوبل بالرفض والريبة من طرف العلماء المغاربة، الذين كانوا يرون في هذه المؤسسة العريقة والفضيلة لديهم

عشهم الدافئ، وحصن الهوية العقدية والمذهبية للمغاربة، وينظرون في الآن نفسه إلى خطوات النخبة العصرية الخارجة عن هيئة العلماء الرامية إلى "إصلاح" الجامعة تطاولاً غير مقبول، وهكذا اندلعت حرب باردة بين الفئتين، وانكشفت بشكل واضح على هامش الاحتفال بالذكرى الألفية لإنشاء القرويين الذي نظم بمبادرة من النخبة العصرية وقاطعه العلماء، ولم يحضروه إلا بعد تدخل الملك محمد الخامس، واكتفوا – حينئذ – بسماع الخطاب الملكي، ثم انسحبوا. ولن يقف الصراع عند هذا الحد بل سيزداد بسبب مشروع توحيد التعليم الذي تقدمت به وزارة التربية سنة ١٩٦٠؛ حيث اختزل هذا المشروع جامعة القرويين وجعلها مجرد كلية تابعة لجامعة محمد الخامس، يديرها مدير من خارج هيئة العلماء، فانتفض العلماء ضد هذا المشروع مرة أخرى، وضغطوا من أجل تغيير هذا الوضع، وقد استدعت تحركاتهم هاته تدخل الملك الحسن الثاني، الذي اقتضى نظره أن تكون جامعة مستقلة، تكونت في البداية من ثلاث كليات، وهي الشريعة، وأصول الدين، واللغة العربية.[١٤]

إن الصراع حول جامعة القرويين في الحقيقة لم يكن فقط صراعًا بين نخبتين حول النفوذ، ومنظورات الإصلاح، ولكنه كان صراعًا بين منطق الدولة الحديثة (النموذج الفرنسي) الجانح إلى التحكم والتسلط، وبين روح الدولة التقليدية التي تمتع علماء القرويين في ظلها بالحرية التامة، وبالرغم من المقاومة التي أبداها العلماء لمشاريع الإصلاح فإن الغلبة في النهاية كانت لمنطق الدولة، ومن ثم سلبهم النظام الجديد كل الامتيازات التاريخية التي تمتعوا بها، وفي مقدمتها الاستقلالية الإدارية والمالية والتربوية، وتحولت جامعة القرويين إلى "معهد فني" في خدمة الدولة الحديثة، ويمدها بالأطر الدينية التي تحتاجها في الميادين المختلفة، وخاصة التعليم، والعدل، وخطة العدالة، والتوثيق.

– **التعليم العتيق**: يقصد بالتعليم العتيق الكتاتيب القرآنية التي تستقبل الأطفال وتعلمهم القراءة والكتابة، وتحفظهم القرآن، وتتخذ في الغالب إحدى غرف المسجد أو الجامع مكانًا للدرس والتعليم، وتنتشر بشكل خاص في البوادي، ثم المدارس والمعاهد الشرعية التي يلتحق بها الطالب بعد إتقانه حفظ القرآن؛ حيث يتفرغ لحفظ المتون في اللغة والفقه وغيرهما مع الشرح، وذلك بالاستعانة بشيوخ مشهود لهم بالعلم والتمكن من فنونه، ويعتبر المغرب تربة خصبة لنشوء وازدهار هذا النمط من التعليم؛ حيث كانت خلاياه منتشرة في سائر الأنحاء والأقاليم.

لقد كان التعليم العتيق بعد الاستقلال منقطعًا عن التعليم العصري العمومي انقطاعًا تامًا، وهو ما ألح على الدولة الوصل بينهما، ويندرج إصلاح القرويين في هذا السياق، غير أن محاولات التحديث هاته لم تكلل بالنجاح فهي من جهة لم تستطع استيعاب خريجي التعليم العتيق في بنية التعليم العالي الحديث، وبالتالي تمكينهم من الشواهد والألقاب التي تتيح لهم الولوج إلى الوظيفة العمومية؛ حيث

اصطدم هؤلاء الخريجون بحواجز السن، أو تباين المضامين التعليمية بين المدارس العتيقة والمدارس والجامعات الحديثة، الشيء الذي لم يمكنهم من الاستمرارية والمتابعة.

وعمومًا، وطيلة عهد الراحل الحسن الثاني حافظ التعليم العتيق على وجوده كنظام تعليمي تقليدي موازٍ للتعليم العصري، وفشلت تقريبًا كل محاولات الوصل بينهما، أو في أحسن الأحوال لم تحقق النتائج المرجوة منها، بل الأبلغ من هذا كله هو إحساس الدولة في شخص رئيسها الملك الحسن الثاني بأهمية هذا التعليم ودوره؛ حيث أمر بإعادة الحياة إلى جامع القرويين واسترجاع دوره التعليمي وبنفس الأساليب القديمة، وكذلك أمر بتأسيس مدرسة مسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء على نفس طراز المدارس والمعاهد العتيقة.

ووصلاً بما سبق، فإن الدولة المغربية في عهد الحسن الثاني، وفي سياق تأهيل الحقل الديني لم تبد اهتمامًا كبيرًا لقطاع التعليم العتيق، ولم تلتفت نحوه إلا بعد ظهور تحديات جديدة حملها آخر القرن ٢٠ وبداية القرن ٢١.

- **دار الحديث الحسنية:** تأسست دار الحديث الحسنية بموجب مرسوم ملكي صادر في ٦ غشت ١٩٦٨؛ لتتولى إنماء التعليم العالي والقيام بالبحث في ميدان العلوم الإسلامية، وتخريج علماء مجتهدين قادرين على تحمل المسئولية الدينية في المغرب المعاصر، وقد جاء تأسيس الدار عقب خطاب للراحل الحسن الثاني أمام عدد من العلماء المشاركين في الدروس الحسنية عبر فيه عن قلقه من ذهاب عدد من علماء المغرب المبرزين وعدم وجود الخلف، في الوقت الذي تزايدت فيه التحديات أمام الدين، وكذلك رغبة منه في تجديد الدراسات الإسلامية في المغرب وخاصة درسي الحديث والتفسير الذي عرف بهما المغرب في القديم.[١٥]

- **إحداث شعب الدراسات الإسلامية:** تأسست شعب الدراسات الإسلامية في الجامعات المغربية سنة ١٩٨٠، بمبادرة من الدكتور محمد بلبشير الحسني عميد الدراسات الإسلامية في المغرب، تخرج منها المئات من الطلبة عمروا ميادين الوظيفة العمومية المختلفة سواء منها تلك المتصلة بالدين أو البعيدة عنه، كما أنها استكملت تكوين عدد من الطلبة في مجال الدراسات الإسلامية لهم مهن مختلفة كالطب والصيدلة.

وصفوة القول، إن التعليم الديني في عهد الحسن الثاني تأثر تأثرًا قويًا بالدولة الحديثة التي استقرت هياكلها في المغرب بعد الاستقلال، والتي تشكل استمرارًا للدولة التي أنشأتها إدارة الحماية الفرنسية؛ حيث ظهر التعليم الديني الحديث ليسد حاجات الدولة من الأطر والموظفين الدينيين، والذي تجسد على

المستوى العالي في القرويين بعد إصلاحها ودار الحديث الحسنية وشعب الدراسات الإسلامية في سائر كليات الآداب تقريبًا، ومن مظاهر التأثير كذلك التي صاحبت نشوء هذه الدولة وتطورها في المغرب تدهور التعليم العتيق، الذي بقي وفيًّا لمغرب ما قبل الحداثة السياسية، وتراجع عدد مؤسساته في الحواضر والقرى، كما أنه لم يستفد من محاولات إصلاحية جادة وجريئة.

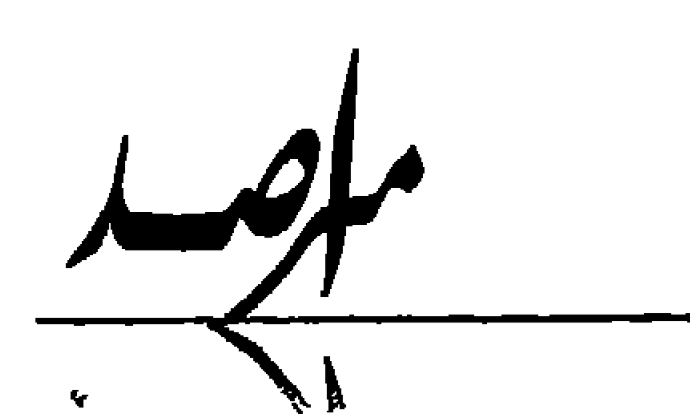
لقد أدى اهتمام الدولة بالتعليم الديني وخاصة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي مع ظهور دار الحديث وشعب الدراسات الإسلامية إلى تغيير معطيات النخبة الثقافية للبلد، بحيث اتسعت قاعدة الجامعيين الإسلاميين، وبالمقابل انحسرت فئة الجامعيين اليساريين، وتجسد هذا الأمر بوضوح في السيطرة التدريجية للطلبة الإسلاميين على النقابة الطلابية (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب) في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات.

العلماء، وعلماء الدولة

لقد مرت علاقة الدولة المغربية بالعلماء حتى نهاية عهد الحسن الثاني بمرحلتين أساسيتين؛ مرحلة رابطة علماء المغرب، وهي مرحلة التحكم عن بعد، ولم تخل هذه الفترة من لحظات عدم التجاوب وسوء التفاهم بين الدولة والعلماء، ومرحلة التوظيف المباشر من أجل تطوير العمل الديني الرسمي وهي المرحلة التي أنشأت الدولة خلالها المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية الإقليمية وأيضًا الرابطة المحمدية للعلماء.

- **مرحلة رابطة علماء المغرب:** وجد علماء المغرب أنفسهم مشتتين، ومفرقي الكلمة، وعلى هامش الأحداث بعد نهاية الحماية الفرنسية، فالطريقة التي كانوا يؤثرون بها في الدولة التقليدية لم تعد مناسبة، فأسسوا جمعية رابطة علماء المغرب سنة ١٩٦١، كشكل من أشكال التكيف مع دولة الاستقلال، ولجمع كلمة العلماء وتوحيد صفوفهم لمواجهة التحديات الدينية المستجدة، وفي هذا السياق ساهمت أزمة القرويين والاختلاف حول سبل النهوض بها في استنهاض العلماء، ودفعهم للتكتل في إطار مدني. فقبل تأسيس الرابطة كان العلماء المغاربة أفرادًا مستقلين أو مشتتين بين عدد من الأحزاب، ولم يكن لهم أي وزن نظرًا لعدم استقلالهم بالرأي الديني وتأثرهم بالموقف السياسي.

ومنذ تأسيسها ساهمت رابطة علماء المغرب في توجيه السياسة العمومية بما فيها تلك المتعلقة بالمجال الديني أو ذات الصلة به، وسجلت مواقف قوية إزاء عدد من القضايا، وكانت صحيفة "الميثاق" لسان حال الرابطة، بالإضافة إلى بيانات وبلاغات مؤتمراتها المعبر الأساسي عن هذه المواقف ووجهات نظر العلماء من قضايا الشأن العام، يقول الشيخ عبد الله كنون أول رئيس لرابطة العلماء ومدير صحيفة الميثاق في عددها الأول: «تحرص رابطة علماء المغرب أن تبلغ كلمتها ورأيها عن طريق الميثاق، وما كلمتها إلا كلمة الدين الحنيف وما رأيها إلا رأي الشرع المطاع».(١٦)



وتفعيلاً لهذا الخط الإصلاحي خاضت الرابطة معارك كثيرة، وتطرقت لقضايا حساسة في السياسة العمومية، ومن أبرز هذه القضايا قضية الإعلام والتلفزيون تحديدًا، فقد استنكرت ما يعرض من أفلام تخدش الحياء وتحرض على الفاحشة، وتدخلت في التعليم، واستنكرت تفشي شرب الخمر بين المغاربة.

لقد نشأت رابطة علماء المغرب بقرار من العلماء وبإيعاز من الواقع الموضوعي الذي أخذ في تجاوز هذه القوى على أكثر من صعيد، ولم تخل ممارستها في مناسبات مختلفة من "شغب" واضح وجلي تجاه السلطة ومشاريعها، وبالرغم من ذلك فسحت لها الدولة المجال ولم تضايقها، وتمتع أعضاؤها بحرية كبيرة في القول والفعل الديني في ربوع المملكة، سواء في المساجد أو الإعلام أو المناسبات. ويمكن تفسير المرونة التي أبدتها الدولة في التعامل مع هيئة العلماء بالرغم من معارضاتها المتكررة، بابتعادها عن الشأن الحزبي وتزكيتها للمشروعية الدينية للنظام، بالإضافة إلى تزامن ظهورها وفعاليتها مع الاجتياح الاشتراكي للمغرب سياسيًا وثقافيًا. واستمرت علاقة الدولة بالرابطة على هذا النحو إلى سنة ٢٠٠٣.

- **مرحلة المجالس العلمية:** دخلت رابطة علماء المغرب - كواجهة أساسية لعلماء المغرب - حالة ركود عام، وفي حياة أبرز قادتها ورموزها العلمية كالعلامة عبد الله كنون (ت ١٩٨٩)، والشيخ المكي الناصري (ت ١٩٩٤)، واقتصر دورها على تدبيج البيانات وإصدار التوصيات في المناسبات والمؤتمرات، وبات حضور الغالبية العظمى من العلماء في المجتمع باهتًا وغير مؤثر، في الوقت الذي زادت فيه حدة التحديات الدينية للمملكة، وخاصة على الصعيد العقدي والفقهي والخلقي.

إن خطاب العاهل الحسن الثاني في شباط (فبراير) ١٩٨٠، الذي أعلن فيه عن إنشاء المجلس العلمي الأعلى سجل بمرارة تراجع المكانة الإصلاحية للعلماء، وخاطبهم بصراحة صادمة قائلاً: «إنكم حضرات العلماء أصبحتم غائبين عن الميدان اليومي في المغرب، بل يمكنني أن أقول إنكم أصبحتم غرباء، ذلك وليس من تلك الغربة التي يقال فيها وطوبى للغرباء، فهذه الغربة نؤدي ثمنها جميعًا... لأنه أصبح الإسلام وتدريس الإسلام في الجامعات أو في المدارس الثانوية لا يعدو أن يكون دروسًا لتعليم نواقض الوضوء ومبطلات الصلاة».[١٧]

لقد دفعت هذه الوضعية السلبية الدولة إلى إحداث المجالس العلمية سنة ١٩٨١، وتحفيز العلماء ماديًا ومعنويًا للقيام بأدوارهم المجتمعية الإصلاحية، وغايتها من وراء ذلك: التضييق على مصادر التشدد الديني التي اتسع نفوذها في المغرب في هذه الآونة، وتحصين المغاربة من الاجتياح المادي وخاصة الاشتراكي، وتوطيد السنة كرد على انتشار البدعة. وتزامنت عملية استنهاض العلماء هاته، والتي

كان وراءها الحسن الثاني – شخصيًا – مع عدة أحداث سياسية وأمنية، وفي مقدمتها الثورة الإيرانية، وأحداث مكة سنة ١٩٧٩، و"انتفاضة الخبز" سنة ١٩٨١.

وانطلقت تجربة المجالس العلمية الإقليمية في عهد الحسن الثاني في نيسان (أبريل) من سنة ١٩٨١ بستة مجالس، ليرتفع العدد إلى أربعة عشر مجلسًا في يوليوز من نفس السنة، وغطت المدن المغربية الرئيسية في الجهات المختلفة. وحاولت الدولة من خلال هذه التجربة نقل العلماء عمليًا من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، ودفعتهم إلى المساهمة في مواجهة التحديات الدينية للمملكة؛ حيث جعلت «الإسهام في الإبقاء على وحدة البلاد في العقيدة والمذهب في إطار التمسك بكتاب الله وسنة رسوله» من الأهداف الأساسية للمجالس العلمية الإقليمية كما فصلها ظهير ١٩٨١ المشار إليه سابقًا.

ومن ثم، يبدو أن الدولة المغربية في بداية الثمانينيات من القرن الماضي بقيادة الحسن الثاني كانت مستعدة لإحداث تحول استراتيجي كبير في علاقتها بالإسلام، وتحت إشراف العلماء، فطموح الحسن الثاني فيما يتعلق بالإصلاح الديني كان كبيرًا، ويتجاوز حدود المملكة إلى إفريقيا وآسيا، ويتعدى الفقهيات وجزئيات الدين إلى قضايا الأسلمة الكبرى المتعلقة بالاقتصاد والسياسة والمجتمع، وتعتبر خطبه الموثقة أكبر شاهد على هذا الاستعداد وهذا الطموح، غير أن طائفة العلماء التي استعان بها للقيام بهذا التحول لم تسعفه، وبقيت مبادرتها العلمية والعملية محدودة، ودون مستوى التحدي.

المسجد والدولة.. التحديات الأخلاقية للنمو الحضري

حافظت المساجد على استقلالها المادي والمعنوي بعد الاستقلال (١٩٥٦)، ولم يستجد شيء قانوني خاص بها، إلا ما تعلق بتدبير الأحباس، وذلك إلى حدود سنة ١٩٨٤ تاريخ صدور أول قانون ينظم شؤون المساجد. وقد استهدفت الدولة من خلال تدخلها هذا، الحد من التزايد العشوائي للمساجد، وإخضاعها من الناحية الهندسية والتقنية لقانون التعمير، ثم حل مشاكل التمويل بالنسبة لهذه المنشأة الدينية حيث اشترط هذا القانون وجود أحباس لها، يؤجر منها القائمون على الشعائر، ويصان بها المسجد.

ومن جهة أخرى، سلب هذا القانون حق "الجماعة" في اختيار الأئمة والخطباء والوعاظ خاصة في المدن، وجعل هذا الأمر من اختصاص وزارة الأوقاف بالتنسيق مع وزارة الداخلية، واستشارة المجلس العلمي الإقليمي الذي يعنيه الأمر.(١٨)

لقد كان هذا القانون رد فعل قوي على الفوضى التي بدأت تعتري مساجد المملكة في بداية الثمانينيات، وانتهى خبرها إلى عاهل البلاد؛ حيث أصبحت المساجد مرتعًا لتاركي الصلاة، ووسيلة لتفشي العشوائية المعمارية، وانتشار البدع، وفضاء يظهر خلاله الانقسام المذهبي... ومن ناحية أخرى وضع هذا التشريع قيودًا جديدة أمام حركة النشطاء الإسلاميين بالمساجد، والتي كانت تحتضن مجالسهم التربوية وأنشطتهم الدعوية.

من السلفية الوطنية إلى الحركة الإسلامية

لقد تأخر ظهور الحركة الإسلامية الحديثة في المغرب حتى عقد السبعينيات من القرن الماضي، ومن بين الأسباب التي تفسر هذا التأخر، النشاط الملحوظ للجناح السلفي من الحركة الوطنية، الذي كان يمثله حزب الاستقلال وقياداته المشهورة وفي مقدمتهم علال الفاسي، وبعض العناصر المحسوبة على التيار التقدمي الذي يمثله الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مثل أبي شعيب الدكالي. ومن ثم كانت معظم الوظائف الإصلاحية للحركة الإسلامية ومطالبها السياسية حاضرة وبقوة في برامج الحركة الوطنية المغربية بمكوناتها المختلفة في السنوات الأولى من الاستقلال. والذي يؤكد هذا التفسير انتساب عدد من القادة المؤسسين لأول تيار إسلامي حديث في المغرب وهو "الشبيبة الإسلامية" أو جناحها السري "حركة الشباب المسلم" للشبيبة الاتحادية المنتسبة لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ذي الميول اليسارية، ومن أبرز هؤلاء القادة عبد الكريم مطيع، إبراهيم كمال، عبد الإله بن كيران.

فالحاجة الموضوعية لعمل إسلامي عصري في المغرب وليدة أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، وتبلورت هذه الحاجة عمليًا في تأسيس مجموعة من الجمعيات الإسلامية أغلبها محلي نشطت في عدد من المدن المغربية، ومن هذه الجمعيات في مدينة الدار البيضاء "جمعية أنصار الإسلام" التي كان يرأسها الشيخ مفضال السرغيني، و"جمعية الوعظ والإرشاد" التي كان يرأسها الشيخ محمد الشاتي، و"الجمعية الإسلامية" في القصر الكبير، و"جمعية الدعوة الإسلامية" في شفشاون... غير أن التجسيد القوي للحركة الإسلامية الحديثة في المغرب تجلى في جمعية الشبيبة الإسلامية، وفرع جماعة التبليغ الهندية، ثم في جماعة العدل والإحسان، وبعض المجموعات السلفية.

وقد استطاعت هذه الحركة الفتية لفت الانتباه إليها بحكم نشاطها القوي، وأصبحت جزءًا من "اللعبة السياسية" في مغرب السبعينيات وما بعدها، وهو ما استدعى تدخل الدولة، وتجديد سياستها العمومية في المجال الديني بعد ظهور هذا الفاعل.

الحقائق الاستراتيجية للسياسة الدينية في مغرب الحسن الثاني

انطلاقًا مما سلف انتهينا إلى مجموعة من الخصائص يمكن اعتبارها العناوين الأساسية للسياسة الدينية في عهد الحسن الثاني، ومن أبرز هذه الخصائص:

- **الهيمنة التدريجية للدولة على الحقل الديني، والسلب البطيء للاختصاص الديني من المجتمع:** فالدولة المغربية عقب الاستقلال بدا وكأنها غير مهتمة بالمجال الديني، وكانت إمارة المؤمنين تمارس اختصاصاتها بشكل تقليدي وعشوائي، لكن شيئًا فشيئًا ظهرت الحاجة إلى قطاع الشؤون الدينية الذي ستوكل له مهمة التأطير الديني وتنمية الثقافة الدينية، وسيخصص بوزارة في بداية الستينيات، ثم بعد ذلك

احتيج إلى العلماء، فعملت الدولة على استقطاب العلماء وإدماج أعمالهم في نظامها من خلال مشروع المجالس العلمية، وإصدار قانون المساجد.

- **الوعي المذهبي المتأخر**: فالدولة المغربية في بدايتها وفي العشرين سنة الأولى من حكم الحسن الثاني لم تكن تهتم كثيرًا بقضية المذهب، وتساهلت مع المذاهب الإسلامية "الدخيلة" على المغرب وخاصة المذهب الوهابي، لكن في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي أدركت الأخطار التي باتت تتهددها بسبب تساهلها في هذا المجال، وإهمالها له، ومن ثم بدأ إلحاح الدولة على الالتزام المذهبي في علاقتها بالفاعلين الدينيين داخل المملكة.

- **نهج سياسة الترشيد والحوار مع المكونات الإسلامية التي لا تنازع في المشروعية الدينية للملك، وتعترف بقواعد النظام السياسي المغربي، وبالمقابل التشديد والتضييق على الأطراف التي تنازع في هذه الأسس**: تجلت هذه السياسة بوضوح في الطريقة الاستيعابية التي تعاملت بها الدولة مع الشبيبة الإسلامية قبل صدور مجلة المجاهد؛ حيث تميزت بالمرونة والتغاضي عن بعض الأخطاء بما فيها حادث اغتيال عمر بن جلون، وأيضًا التفاهمات غير المعلنة والضمنية بين الدولة والجماعة الإسلامية في بداية الثمانينيات التي أتاحت لهذه الأخيرة هامشًا واسعًا للعمل والنشاط الثقافي والتربوي والدعوي، أما الطريقة الإقصائية للدولة في معالجة الملف الإسلامي فلها أمثلة عديدة، من أبرزها المتابعات الأمنية لقيادات وأعضاء "أسرة الجماعة"، وجماعة العدل والإحسان بعدها.

وتأكد هذا النهج الترشيدي والحواري للدولة من خلال مجموعة من المبادرات، من أبرزها الجامعة الصيفية للصحوة الإسلامية، التي شكلت مناسبة لالتقاء عدد من قادة العمل الإسلامي في المغرب والخارج وتطوير النقاش والحوار حول عدد من القضايا والإشكاليات الفكرية والسياسية، وأيضًا عقد لقاء وطني لخطباء الجمعة وهو الأول من نوعه لتدارس موضوع خطبة الجمعة، الحوار مع العدل والإحسان، والجماعة الإسلامية، وحركة الإصلاح والتجديد.

- **العمل ما أمكن على حصر العمل الإسلامي في أبعاده التربوية والتثقيفية، والحيلولة دون تطلعاته السياسية**: وتجلى هذا الأمر بوضوح في أوامر أمير المؤمنين للعلماء، المحذرة لهم من الخوض في السياسة بالمعنى المباشر، ورفض الدولة لطلب تقدم به أعضاء حركة الإصلاح والتجديد سنة ١٩٩٢ لتأسيس حزب التجديد الوطني.

الحوافز النظرية والموضوعية لتأهيل الحقل الديني في عهد محمد السادس

إن مشروع تأهيل الحقل الديني في عهد الملك محمد السادس هو من جهة اختيار سياسي يعبر عن الفلسفة السياسية للعاهل المغربي، وأسلوبه في تدبير الدولة، ومن جهة ثانية محصلة لعدة تفاعلات وأحداث

شهدها المغرب في السنوات الأولى من حكم الملك الشاب، تنزل منزلة الأسباب وراء هذا المشروع، الشيء الذي جعله مشروعًا تاريخيًا، وجوابًا ضروريًا عن سؤال الدين في الدولة والمجتمع من منظور سياسي.

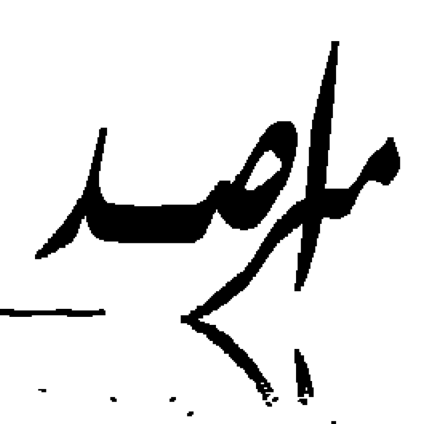
ومن ناحية أخرى ارتكز هذا التأهيل على مجموعة من القناعات النظرية، التي جعلت كل خطوات التأهيل أو الإصلاح متسقة ولها نفس الأفق، وكذلك لها نفس المجرى في الحال والمآل، وهو ما جعل مشروع تأهيل الحقل الديني تعبيرًا عمليًا عن رؤية إصلاحية دينية للدولة وقادتها الدينيين وفي مقدمتهم العاهل المغربي محمد السادس ووزيره في الأوقاف الدكتور المؤرخ أحمد توفيق.

فمن الناحية النظرية خضع تصميم مشروع هيكلة الحقل الديني وتنزيله لرؤية فكرية وسياسية متسقة تتجلى معالمها في كافة مجالات الحقل، وبالرغم من صعوبة الحصول على معطيات الدولة ذات الطبيعة الاستراتيجية والنظرية التي تتناول منطلقات ومبادئ تأهيل الحقل الديني بشكل حاسم، فإننا نستطيع من خلال استقراء كافة التعبيرات المواكبة لتنزيل المشروع تجريد بعض الأسس، ومن أبرزها: إمارة المؤمنين، والهوية الدينية، والحداثة.

- **إمارة المؤمنين:** تعرف الدساتير المغربية الملك منذ أول دستور سنة ١٩٦٢م أنه «أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة... وهو حامي حمى الدين»، تتأسس شرعيته على البيعة، فالوظيفة الدينية انطلاقًا من هذا التعريف هي من اختصاصه وهو المستأمن عليها، ومن ثم كانت كل التدابير والتدخلات السياسية في المجال الديني من اختصاص أمير المؤمنين، أو تمارس بتفويض منه، مهما كانت الجهة المنفذة لها، والقائمة عليها.

فمشروع إعادة هيكلة الحقل الديني في عهد الملك محمد السادس لم يمس علاقة أمير المؤمنين بالوظيفة الدينية، ولم يدخل عليها أي تعديل، بل حافظ على استقلال الملك بها، وهيمنته عليها، وتأكيدًا لهذا المعنى قال محمد السادس في خطاب العرش في تموز (يوليوز) ٢٠٠٣م: «فالوظائف الدينية هي من اختصاص الإمامة العظمى المنوطة بنا بمساعدة مجلس (علمي) أعلى ومجالس إقليمية»، فالعلماء في هذا التصور هم مجرد نواب عن أمير المؤمنين في تبليغ أحكام الشرع،[١٩] والفتوى منوطة به،[٢٠] ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة سيادة، ينظمها ظهير شريف صادر عن أمير المؤمنين خلافًا لباقي الوزارات التي تنظم عملها مراسيم وزارية.

إن تأهيل الحقل الديني في عهد محمد السادس شكل نقلة نوعية وعصرية في مفهوم إمارة المؤمنين، بحيث عملت "إمارة المؤمنين" على مأسسة جميع مكونات الوظيفة الدينية تقريبًا، واسترجاع ما تفلت منها وخاصة على مستوى التأطير بحكم التطور الاجتماعي والسياسي الذي شهده المغرب، مستهدفة جعل كل تدبير ديني وممارسة دعوية داخل تراب المملكة مهما كانت الجهة التي تقف وراءها شكلاً من أشكال التدبير المفوض الذي ترعاه إمارة المؤمنين.



الهوية الدينية للمملكة المغربية: إن هيكلة الحقل الديني وتأهيله في عهد محمد السادس قامت على مرجعيات فكرية ودينية واضحة، تمثل قوائم الهوية الدينية المغربية، بحكم عمقها التاريخي ودورها السياسي الواضح في تكوين الجماعة السياسية المغربية، وأهم هذه القوائم: العقيدة الأشعرية باعتبارها عقيدة "أهل الوسط" الكفيلة بنقض الأطروحات السلفية المتساهلة في تكفير المسلمين بالمعاصي، واستحلال دمهم، والتوسع في التنصيص اعتمادًا على "ظاهر" النص؛ والمذهب المالكي الذي يعتبر الملك محمد السادس الالتزام بوحدته كالالتزام الدستوري بالوحدة الترابية؛[٢١] وطريقة الجنيد[٢٢] في التصوف التي تشكل المَعين الأساسي لصوفية المغرب منذ القدم، فتقريبًا كل الطرق الصوفية المغربية يلتقي سندها عند الجنيد قبل افتراقها، ولهذا اعتبرها مهندسو تأهيل الحقل الديني بعدًا أساسيًّا ضمن أبعاد التدين المغربي وهويته.

الحداثة والانفتاح: إن الظاهرة الإسلامية في المغرب بتمثلاتها المختلفة – حسب التقدير الرسمي – باتت تطرح تحديات حقيقية أمام الحداثة والانفتاح، ولهذا استهدف تأهيل الحقل الديني نظريًّا درء التعارض بين الحداثة والدين كما يجسده الإسلاميون، والتوفيق بينهما. وقد أعربت الدولة المغربية عن نواياها التحديثية اتجاه الدين – بشكل واضح – بعد أحداث ١٦ آيار (ماي) الإرهابية بمدينة الدار البيضاء، ومن خلال أعلى سلطة في البلد (الملك)؛ حيث أعلن الملك محمد السادس في خطاب ٢٩ آيار (ماي) ٢٠٠٣، عن نهج استراتيجية شمولية ومتكاملة الأبعاد لمواجهة ما سمي بـ "الخطر الإسلامي"، تستند في شقها الديني والتربوي على تربية المواطن على فضائل الانفتاح والحداثة والعقلانية.[٢٣]

إن مبدأ الحداثة والانفتاح الذي ارتكزت عليه سياسة تأهيل الحقل الديني في المملكة المغربية، لم يقف عند حدود المضامين التربوية للخطاب الديني الصادر عن المؤسسات الدينية الرسمية والشبه الرسمية، وإنما تعداها إلى مجموعة من الاختيارات الأخرى؛ كاعتماد النهج المؤسساتي وترسيخه في تجديد الوظائف والمهام الدينية، مثل إنشاء هيئة الإفتاء، وتدعيم الطابع المؤسساتي للمجلس العلمي الأعلى، وتوسعة المجالس العلمية المحلية... وأيضًا إدماج المرأة في العمل الديني وتكليفها بمجموعة من المهام الدينية في مستويات مختلفة؛ في الوعظ والإرشاد، والمجالس العلمية المحلية... وكذلك استخدام التقنيات الحديثة في التواصل والإعلام مثل الإنترنيت، والإعلام السمعي- البصري...

وهكذا، تعتبر الحداثة في سياق مشروع تأهيل الحقل الديني في المغرب أساسًا يبنى عليه، وأفقًا يتطلع إليه، ولا تخلو مبادراته المختلفة من لمسات وآثار التحديث سواء في مدخلاتها أو مخرجاتها.

ومن الناحية الموضوعية يمكن حصر أهم الأسباب التي عللت مبادرة الدولة إلى إصلاح الحقل الديني وتأهيله، في ثلاثة أسباب رئيسية: ثقافية، وسياسية، وأمنية.

الأسباب الثقافية

شهد المغرب في العقود الثلاثة الأخيرة تطورًا حضاريًا كبيرًا، جسدته مجموعة من الحقائق من أبرزها: ارتفاع ساكنة المدن بشكل قوي؛ حيث تعدت نسبة التمدين في بداية هذا القرن ٥٠٪، وهي نسبة تسجل لأول مرة في تاريخ المغرب، واتساع قاعدة التعليم والمتعلمين، ووفود تيارات دينية مشرقية عبر وسائل الإعلام المرئية ووسائط الاتصال الأخرى وفي مقدمتها الإنترنيت، وتنامي التيار الثقافي الإسلامي بالجامعات والمعاهد، وضعف المطبوعات الإسلامية المغربية وخاصة تلك الوفية لمذهب مالك والأشعري والجنيد، وبالمقابل اختناق السوق المغربية بالثقافة الدينية الوافدة من الشرق وخاصة ذات التوجه السلفي. وتخلف المؤسسات الدينية الرسمية ووسائل التأطير الديني التي ترعاها عن مواكبة هذه التطورات، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى ظهور جيل من المغاربة معظمهم من الشباب يحمل "ثقافة دينية لا وطنية"، لا يكترثون بما يعتبره الخطاب الديني الرسمي ثوابت الهوية الدينية المغربية كالمذهب المالكي، والعقيدة الأشعرية، وطريقة الجنيد في التصوف.

لكن الأكثر إثارة من الوجهة الثقافية للقائمين على الشأن الديني في المغرب وعموم المتتبعين هو تنامي مظاهر عدم اندماج المتدينين في نمط التدين المغربي، سواء على مستوى العبادات أو العادات؛ بحيث تخلى الكثير من الأئمة والمأمومين عن بعض الرموز المذهبية في الصلاة وخاصة صلاة الجماعة، وأدخلت تلك الرموز في نطاق البدعة، مثل التسليمة الواحدة عقب الصلاة، وقراءة الحزب جماعة بعد صلاة المغرب، والصلاة بالسدل... وفي صفوف النساء انتشار أشكال الحجاب الشرقي والتخلي عن الجلباب المغربي... لكن أخطر هذه المظاهر وأبلغها أثرًا هي تلك المتعلقة بالقناعات العقدية للمتدينين الجدد التي تتساهل في التكفير بالبدعة تأثرًا بالمذهب الوهابي وتركًا لمذهب الأشعري، والعداء الشديد للتصوف والمتصوفة، والاعتقاد بالولاء والبراء العقدي في مقاربة الأحوال الاجتماعية والسياسية.

وهكذا استفاق الوعي الرسمي المغربي على حقائق ثقافية دينية كبرى تجذّرت في الواقع المغربي، مستفيدة من تخلف الوظيفة الدينية للدولة المغربية وضعف وسائلها عقودًا من الزمان، ومن أهم هذه الحقائق: انتشار "ثقافة دينية لا وطنية"، وانتشار مظاهر "عدم اندماج المتدينين في نمط التدين المغربي".

الأسباب السياسية:

تزامنت الإرهاصات الأولى لمشروع إعادة هيكلة الحقل الديني أو تأهيله في عهد العاهل المغربي محمد السادس (سنة ٢٠٠٠م) مع ظرفية سياسية خاصة، تميزت بتنامي النفوذ السياسي

للإسلاميين على المستوى الشعبي، الذي تمثل أساسًا في الحضور الوازن لحزب العدالة والتنمية في البرلمان المغربي، والانتصار الشعبي الواضح للإسلاميين على القوى العلمانية في معركة "الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية"،[٢٤] التي تبنت مقاربة النوع في النظر لقضايا المرأة والمساواة بينها وبين نظيرها الرجل، وتنامي التيار السلفي بفصائله المختلفة؛ حيث شهدت هذه الفترة أولى المتابعات الأمنية لما اصطلح عليه إعلاميًا وسياسيًا بـ "السلفية الجهادية".

لقد ذكرت هذه الظرفية الدولة المغربية بمسؤولياتها الدينية من جهة، وزادت من حدة قلقها السياسي والأمني من الأبعاد التي بدأت تأخذها الظاهرة الإسلامية في المجتمع المغربي من جهة ثانية، وتكشف المبادرات الأولى للدولة المغربية في الحقل الديني عن هذا الوعي الجديد؛ فلم يغفل خطاب أغسطس (غشت) ٢٠٠٠م الذي تركز حول المساجد، وخطاب تنصيب المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية في دجنبر من نفس السنة، وغيرهما من الخطب الملكية التي اعتنت بالشأن الديني الإشارة إلى الغايات السياسية وراء العناية الملكية، وفي مقدمتها حفظ الأمن والاستقرار، وترسيخ الهوية الدينية الوطنية من خلال نشر قيم الوسطية والاعتدال، ومواجهة الضلالات، وترسيخ المذهب المالكي وتأميم الفتوى....[٢٥]

لقد كانت البداية البطيئة و"التدريجية" لهيكلة الحقل الديني في المغرب ما بين ١٩٩٩ و٢٠٠٣م جوابًا سياسيًا لإمارة المؤمنين على المضاعفات "السلبية" لتطور الظاهرة الإسلامية، أو بعبارة أخرى شكلاً من أشكال التلقي السياسي السلبي للدولة للحركة الإسلامية في نهاية القرن العشرين وبداية الواحد والعشرين، وسيتجلى هذا الأخذ السياسي السلبي أكثر في الخطاب الرسمي بعد الأحداث الإرهابية المروعة في ١٦ ماي ٢٠٠٣م.

الأسباب الأمنية:

كان المغرب إلى حدود ١٦ ماي ٢٠٠٣ يعتبر نفسه استثناء في المنطقة العربية، وفي منأى من عنف الإسلاميين، بالرغم من تسجيل بعض حالات القتل والاغتيال القليلة، واتهام بعض النشطاء "التكفيريين" بالوقوف وراءها، ويفسر هذا الاستثناء بعوامل كثيرة وفي مقدمتها "إمارة المؤمنين" التي تسود وتحكم في المغرب، غير أن تفجيرات ماي في البيضاء وضعت حدًا لهذا الزعم، ولفتت انتباه الدولة المغربية ومن ورائها المجتمع الدولي إلى خطورة مشكلة الإرهاب وامتداداتها في المغرب، وألحت عليها في التحرك لرصد ومتابعة منابع الإرهاب وخلاياه في أفق استئصاله، ومن أبرز مكامن الإرهاب التي نشأت قبل ١٦ ماي، واستفادت من غفلة الدولة أو حساباتها: «جماعة الصراط المستقيم»، التي أسسها زكرياء الميلودي في مدينة الدار البيضاء في بداية التسعينيات، وأعلن عن وجودها سنة ٢٠٠٢؛ «مجموعة يوسف فكري»، التي تشبه حركة الهجرة والتكفير، ظهرت في الدار البيضاء أواخر التسعينيات، وتأخر

اكتشافها من طرف السلطات الأمنية حتى سنة ٢٠٠٢؛ «مجموعة عبد الوهاب الرباع»، التي انكشف أمرها بعد أحداث ١٦ ماي، وكانت تستهدف أساسًا موظفي الدولة، وقد تميزت هذه المجموعة عن سابقاتها بسعيها الجدي للحصول على السلاح؛ حيث خططت لسرقة إحدى الثكنات العسكرية في المغرب الشرقي اعتمادًا على أحد الجنود؛(٢٦) «الخلية النائمة التابعة لتنظيم القاعدة»، ففي سنة ٢٠٠٢ تم اعتقال ثلاثة سعوديين ومغاربة بتهمة التخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية ضد السفن والبوارج الحربية الأمريكية والبريطانية في مضيق جبل طارق؛ وفي سنة ٢٠٠٣ وقبل أحداث ١٦ ماي بادرت الأجهزة الأمنية المغربية إلى اعتقال اثنين من رموز التيار السلفي الجهادي حسب التوصيف الأمني وهما عبد الوهاب رفيقي المعروف بأبي حفص وحسن الكتاني بتهم تكوين عصابة إجرامية والمس بسلامة الدولة.

وبعد أحداث الدار البيضاء ستتوالى الاكتشافات الأمنية للمجموعات السلفية، وستتوالى الاعتقالات والملاحقات والمحاكمات.

إن تحليل هذه الوقائع الأمنية أثبت بما لا يدع مجالاً للشك صدور هؤلاء الإرهابيين والانتحاريين عن مرجعيات إسلامية سلفية متشددة، وهو ما عجل بتنزيل مشروع تأهيل الحقل الديني، وتعزيز التدخلات الأمنية بتدخلات أخرى تربوية تعيد الشاذين والشاردين إلى خيار الوسطية والاعتدال.

تأهيل الحقل الديني جواب إجرائي

تعتبر الإصلاحات المؤسساتية التي شهدها الحقل الديني في المغرب، والإحداثات الكثيرة التي عرفتها مجالاته المختلفة جوابًا عمليًا وملموسًا عن التحديات الموضوعية التي واجهت "الأمن الروحي" للمملكة في بداية الألفية الثالثة، والتي كادت أن تعصف بنمط التدين المغربي. وقد اتسم هذا "الجواب" بالشمولية والتنوع، في اتساق تام مع حجم التحدي وتهديداته.

تجسد مشروع تأهيل الحقل الديني في عهد الملك محمد السادس في عدة مبادرات وإنجازات، غطت سائر مجالات العمل الديني، وخاصة مجالات التأطير والتكوين والإنتاج العلمي والثقافي. ومن أبرز القطاعات الدينية التي طالها الإصلاح قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، والمجالس العلمية، ومعهد دار الحديث الحسنية، ورابطة علماء المغرب، والتعليم العتيق، والمساجد، والإرشاد الديني والخطابة، والإعلام الديني... وسنحاول فيما يلي عرض أهم الإنجازات التي عرفها هذا المجال، وتحليلها، ومحاولة رصد آثارها، بحسب تتابعها الزمني.

- **المسجد**: يقع المسجد في صلب السياسة الدينية للدولة المغربية في العهد الجديد؛ حيث كان أول مرفق ديني امتدت إليه الدولة من أجل تأهيله وفتحه على محيطه، حتى يسهم في التنمية البشرية إلى جانب مساهمته في التنمية الروحية للمواطن. لقد استهدفت سياسة الدولة في قطاع المساجد – في بداية

الأمر– تنويع وظائف هذه المؤسسة الدينية، وربطها برهانات التنمية الإنسانية والإقلاع الحضاري، وذلك من خلال فتح المساجد أمام الراغبين في التعلم ومحو الأمية.

وإلى جانب هذا البرنامج اهتمت الدولة من خلال وزارة الأوقاف بتغطية الخصاص في مجال الوعظ والإرشاد في مساجد المملكة، وعملت على تحسينها، بعدما برزت عدة وجوه محسوبة على التيار الإسلامي في هذا المجال، وابتكرت لهذا الغرض برنامج الوعظ عن طريق التلفاز.

وسيتجلى اهتمام الدولة أكثر بهذا القطاع من خلال مجموعة من المبادرات القانونية التي اعتنت بتفاصيل المساجد، وقلصت المبادرة المدنية والمجتمعية إلى حدودها الدنيا، بحيث اشترطت ضرورة الحصول على تصريح وموافقة من السلطات الرسمية قبل فتح أي مسجد أو مكان لإقامة الشعائر، وتدخلت في اختيار أسماء المساجد وربطتها بمجموعة من الاعتبارات الثقافية، كما وضعت مسطرة قانونية دقيقة لتولي مهام الخطابة والإمامة وجعلت هذا الأمر من اختصاص وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية،(٢٧) بعدما كانت "الجماعة" هي صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بالمحتوى التربوي والديني للتوجيه والخطاب الذي سيصرف داخل المسجد، فقد أصدرت الدولة من خلال وزارتها في الأوقاف والشؤون الإسلامية كتاب "دليل الإمام والخطيب والواعظ"،(٢٨) الذي يتوخى تأطير الخطباء، والوعاظ، والأئمة، تأطيرًا مذهبيًّا، ينأى بهم عن موارد التدين المختلفة، ويجعل منهم أدوات فعالة في إنتاج التدين المغربي بأبعاده المختلفة السياسية والعقدية والفقهية والأخلاقية.

وإجمالاً، استهدفت الدولة المغربية من خلال تدخلها الكثيف في قطاع المساجد أمرين اثنين:

الأول: مواجهة الاستلاب المذهبي الذي باتت مظاهره بارزة في مساجد المملكة، والذي تمثل في العقيدة الحنبلية والفقه الشافعي اللذين تَبُثُّهما مجموعة من القنوات الفضائية، والدعاة الإسلاميون الذين يبدِّعون الكثير من الشكليات المذهبية المغربية.

الثاني: تعزيز سلطة الدولة في هذا القطاع، وسحبها من يد "الجماعة"، التي كانت في معظم الحالات هي صاحبة المبادرة في الإنشاءات المسجدية وتسييرها، وتعيين القَيِّمين الدينيين والخطباء، وذلك بتطوير التشريعات القانونية التي تهم هذا المجال.

– **إصلاح التعليم العتيق:** بقي هذا النوع من التعليم بفروعه المختلفة مستقلاً عن الدولة ومظهرًا أساسيًّا كمن مظاهر الفعالية الدينية للمجتمع، لا يخضع لمراقبة السلطة العمومية، ولا يحتاج لإذنها وبرامجها.

ولعل أقدم تشريع يتعلق بهذا المجال يرجع إلى المرحلة الاستعمارية وتحديدًا إلى سنة ١٩٣٧، وهو الذي يحيل عليه الظهير المنظم للتعليم العتيق الذي صدر حديثًا.

ويعتبر ظهير ٢٩ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢ المتعلق بالتعليم العتيق بداية عهد جديد في مقاربة الدولة لهذا النوع من التعليم؛ حيث أصبح المرجع الأساسي لإدماجه في بنية التعليم العمومي، غير أن هذا القانون بقي موقوف التنفيذ؛ نظرًا لتأخر صدور القوانين والقرارات التنظيمية التي أشار إليها الظهير السالف الذكر، مدة تقرب من أربع سنوات، وتحديدًا حتى شهر آيار (ماي) من سنة ٢٠٠٦، التي عرفت صدور ستة قرارات وزارية حول التعليم العتيق، فَصَّلت المجمل في ظهير ٢٠٠٢ من الترخيص إلى نظام الدراسات والامتحانات، مرورًا بالتأطير والتجهيز، ودعم الدولة.

وبالرغم من التشريعات المكثفة التي استهدفت قطاع التعليم العتيق والحوافز المادية والمعنوية التي أغرت بها الدولة المؤسسات القائمة لإدماجها، فإن هذه العملية عانت من البطء الشديد، وعدم تجاوب المؤسسات العتيقة مع إرادة الدولة، وهو ما دفع هذه الأخيرة إلى تغيير أسلوبها في التعامل مع مؤسسات التعليم العتيق والتشدد معها، وتجسد هذا الأسلوب بشكل خاص في إقدام الدولة سنة ٢٠٠٨ على إغلاق حوالي ستين دارًا للقرآن الكريم، تصنف من الناحية القانونية مؤسسات للتعليم العتيق، بدعوى عدم احترامها للشروط القانونية، وذلك على خلفية فتوى أحد شيوخ السلفية الوهابية المغاربة محمد المغرواي، تجيز زواج الصغيرة بنت التسع سنوات، الشيء الذي يعارض "مُدَوَّنة الأسرة" المعمول بها في المملكة.

وهكذا، فقد صادرت الدولة المغربية من خلال هذه التشريعات الهامش المستقل عنها، الذي كانت تنشط فيه الجمعيات المدنية والحركات الإسلامية والمجتمع عمومًا، وجعلته تحت سلطتها شكلاً ومضمونًا، مدفوعة بالمخاوف الأمنية، والأمثلة السلبية في عدد من البلدان الإسلامية. فالتعليم العتيق في ضوء هذه التشريعات بالرغم من أنه لم يستفد الشيء الكثير من علاقته بالدولة على مستوى الإمكانات المادية، فإنه أصبح من الناحية القانونية في مرماها إداريًا وبرنامجيًا.

- **إعادة هيكلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:** من المقتضيات الأساسية لتأهيل الحقل الديني في عهد محمد السادس إصلاح المؤسسة السياسية القائمة عليه التي تجسدها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بحيث أظهر الواقع الديني للمملكة في أواخر الألفية الثانية تخلف الدولة، وعجز وسائلها القانونية والسياسية عن مواكبة دينامية هذا الواقع المتميز بكثرة المتدخلين وتنوعهم فكريًا وسياسيًا، وهكذا صدر في ٤ كانون الأول (دجنبر) ٢٠٠٣ ظهير شريف في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ناسخًا لظهير ١٩٩٣.

لقد أظهر هذا القانون مجموعة من الاهتمامات الجديدة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، لم يتضمنها قانون ١٩٩٣، ومن أهم هذه الاهتمامات: المساهمة في بناء المساجد وترميمها ودراسة طلبات الترخيص ببنائها، والعناية بالتعليم العتيق، ووضع سياسة التكوين الأساسي للأطر الدينية، وتنمية النشاط الثقافي للوزارة من خلال نشر الدراسات والأبحاث والترجمات....

إن إعادة الهيكلة التي خضعت لها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة ٢٠٠٣ قوت من حضور الدولة في الحقل الديني، وجعلت منها الفاعل الأساسي، وذلك من خلال وضعها اليد على المساجد والتعليم العتيق، واستقلالها بوضع سياسة تكوين الأطر الدينية، وتكوين الخطباء والوعاظ والأئمة.

ومما يلفت الانتباه في إعادة الهيكلة هاته؛ التعديل الذي طال المادة ١٠ من قانون ٩٣، التي كانت تنص على: «ربط العلاقات مع الجمعيات العاملة في الميدان الديني داخل المغرب وكذا مع المنظمات الإسلامية»، واستبدالها في ظهير ٢٠٠٣ بما يلي: «توثيق أواصر التعاون وإقامة علاقات التبادل والتنسيق مع القطاعات والهيئات الوطنية والدولية في إطار السعي لتحقيق أهداف الوزارة»، ويعتبر هذا التعديل مؤشرًا على اتجاه الدولة إلى القطع مع سياسة الانفتاح التي نهجتها مع الإسلاميين في فترة التسعينيات من القرن الماضي، والتمهيد القانوني لاحتكار وتأميم العمل الديني في المملكة.

- **إعادة هيكلة وتنظيم المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية (٢٢ نيسان (أبريل) ٢٠٠٤)**: عانت المجالس العلمية التي أحدثها الحسن الثاني في بداية الثمانينيات من القرن الماضي من الفتور، وضربها الخمول، بعد وقت وجيز من تأسيسها، في الوقت الذي تضاعفت فيه التحديات الدينية للمملكة، وهو ما دفع الملك محمد السادس إلى إعادة بعث هذه المجالس، واستنهاض همم العلماء المنخرطين فيها، واستُهل هذا الورش الحيوي والاستراتيجي للمملكة بإعادة تنظيم المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية بواسطة ظهير ٢٢ نيسان (أبريل) ٢٠٠٤ الذي نسخ ظهير ١٩٨١، وقد جعل هذا الظهير من مؤسسة العلماء مؤسسة قوية مركزيًا ومحليًا، من حيث الأجهزة المسيرة والاختصاصات والانتشار الجغرافي.

إن مشروع المجالس العلمية في المملكة المغربية أريد له من الناحية الاستراتيجية أن يكون ردًا عمليًا وفعالاً على جملة من تحديات الألفية الثالثة التي شهدتها البلاد، وفي مقدمتها معضلة الإرهاب والتطرف الديني، والانقسام المذهبي، وضعف التأطير الديني، فالمأمول والمنتظر من المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية – رسميًا – أن تنهض بفرائض الركن التأطيري ضمن "الاستراتيجية المندمجة والشمولية" لتأهيل الحقل الديني وتجديده، التي انطلقت سنة ٢٠٠٣، وسرعت من وتيرة تنزيلها تفجيرات البيضاء.[٢٩]

- **إحداث الهيئة العلمية للإفتاء**: انتبهت الدولة المغربية – منذ وقت مبكر – لأهمية الفتوى في المجال الديني باعتبارها حاجة أساسية من حاجات المواطن؛ حيث جعلتها من الاختصاصات الأساسية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عند تأسيسها سنة ١٩٦١، وبالرغم من هذا الاهتمام المبكر فإن وظيفة الفتوى ظلت باهتة في برامج الوزارة وتدخلاتها في الحياة الدينية للمواطنين المغاربة، وهو ما سيعكسه بجلاء ظهير ١٩٩٣، الذي تم بموجبه تحديث وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛ إذ أصبحت الفتوى من اختصاصات مصلحة تابعة لقسم التوجيه الديني التابع بدوره إلى مديرية الشؤون الإسلامية.

إن تدني اهتمام الدولة بالفتوى في عهد الحسن الثاني راجع بالأساس إلى: ظهور فاعلين دينيين في المجتمع ينوبون عنها في هذا المجال، ويُلَبُّون الطلب الاجتماعي عليها، وأيضًا عدم بروز حقائق ووقائع في الميدان تجر الدولة إلى احتكارها أو التحكم في مصادرها. لكن مع بداية الألفية الثالثة وتصاعد موجات العنف القائم على الفتوى في البلاد الإسلامية وخارجها، التفتت الدولة نحو هذا المجال، وزادت من درجة اهتمامها به، ويعتبر ظهير ٢٢ نيسان (أبريل) ٢٠٠٤ الذي تم بموجبه إعادة تنظيم المجالس العلمية أول خطوة فعلية لاستعادة المبادرة في مجال الفتوى؛ حيث نص هذا الظهير على إحداث "هيئة علمية مكلفة بالإفتاء" لتتولى إصدار الفتاوى الرامية إلى بيان حكم الشريعة الإسلامية في القضايا ذات الصبغة العامة.

فالهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء هي مؤسسة تابعة للمجلس العلمي الأعلى، وتتكون أساسًا من أعضائه، وتصدر فتاواها بطلب من رئيس المجلس العلمي الأعلى وهو أمير المؤمنين، أو الكاتب العام للمجلس، أو بناء على طلب من جهة معينة بعد موافقة المجلس العلمي الأعلى عليه، ويشترط في القضايا التي يجب أن تعرض على هيئة الإفتاء أن تكون ذات صبغة عامة، تتناول قضايا الشأن العام، ولا تختص بالنظر في القضايا الخاصة إلا ما أصبح منها في حكم العام.(٣٠)

ومن ثم، استطاع هذا المشروع مأسسة الفتوى وإلحاقها بالدولة، ومصادرة حق العلماء والحركات الإسلامية في الفتوى ذات الطبيعة السياسية، وجعلت هذا الأمر من اختصاص هيئة الإفتاء، وهو ما رأى فيه الكثيرون سعيًا رسميًّا لاحتكارها وتأميمها، وتقليص المبادرة المدنية في نطاقها، كما حاول هذا المشروع أيضًا استقطاب الجمهور المغربي المشدود نحو الشرق من خلال الفضائيات ووسائل الإعلام المختلفة، وذلك بتمكينه من مصدر مغربي في الفتوى، يدرك جيدًا الخصوصية المغربية ويقف عند حدودها.

- **تأسيس الرابطة المحمدية لعلماء المغرب**: لقد أعلن العاهل المغربي محمد السادس في خطاب ٣٠ نيسان (أبريل) ٢٠٠٤ أمام المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية بالدار البيضاء عن

مشروع تحديث رابطة علماء المغرب، وتغيير اسمها إلى "الرابطة المحمدية لعلماء المغرب"، وتأخر صدور القانون المنظم لها حتى ١٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٦. وبحسب مضامين الخطاب الملكي وظهيرها المؤسس أريد لها أن تكون دعامة إضافية للقيام بوظيفة التأطير في إطار "الاستراتيجية المندمجة والشمولية" لتأهيل الحقل الديني في المملكة، وهو ما أشارت إليه ديباجة الظهير بوضوح.[٣٠]

ولتمكين الرابطة المحمدية لعلماء المغرب في حلتها الجديدة من القيام بوظائفها على أحسن وجه اعتبرها المشرع "مؤسسة ذات نفع عام"، وهو ما يُخَوِّل لها مجموعة من الامتيازات، وفي مقدمتها تلقي التمويلات الأساسية من الدولة.

إن الرابطة المحمدية في طورها الجديد تجاوزت من الناحية التنظيمية والعملية النموذج الذي كان معمولاً به في رابطة علماء المغرب، فهي لم تفتح أبوابها في وجه سائر أعضاء الرابطة السابقين وعلماء المغرب، واكتفت بعضوية البعض منهم، كما أنها لم تعتمد أسلوب الفروع واقتصرت على ممثلين لها من الجنسين في الأقاليم والمحافظات.

ومن ناحية أخرى غلَّبت الرابطة على اهتمامها الجانب العلمي والثقافي؛ حيث أسست مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث الذي أصدر عددًا مهمًّا من النصوص التراثية المغربية في مجالات مختلفة من العلوم الإسلامية، كما أصدرت مجموعة مهمة من الأبحاث والدراسات في سلسلات مختلفة (مالكيات، أعمال، ندوات...)، بالإضافة إلى مجلة الإحياء، والجريدة الإلكترونية "ميثاق الرابطة".

- **إعلام إمارة المؤمنين:** تعتبر كل من إذاعة محمد السادس (٢٠٠٤)، والقناة السادسة، والموقع الإلكتروني لوزارة الأوقاف (٢٠٠٥) المكونات الأساسية للدرع الإعلامي لاستراتيجية تأهيل الحقل الديني بالمملكة، وتأسست القنوات التواصلية وخاصة الإذاعة والقناة بالتعاون بين وزارتي الاتصال والأوقاف، تلتزم بموجبه هذه الأخيرة بالتوجيه الديني لهذه القنوات والحرص على موافقتها المذهب، ومدها بالأطر الدينية الكفاءة القادرة على إنتاج البرامج أو المساهمة فيها، في حين تتكفل وزارة الاتصال من خلال الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة بالجانب التقني والتأطير الفني للإذاعة.

وتندرج هذه الخطوة – كما هو الحال بالنسبة للخطوات الأخرى – في سياق تحصين المغاربة من موجات وتيارات دينية واردة من خارج الحدود، بعدما أظهرت الدراسات إقبال المغاربة الكثيف على المنتوج الإعلامي الديني، كما شكلت أيضًا دعامة نوعية لمشروع التأطير والتوجيه الديني للمواطنين المغاربة.

وإجمالاً، تعد هذه الوسائل التواصلية بعدًا أساسيًّا ضمن "الاستراتيجية المندمجة والشمولية" لتأهيل الحقل الديني، وضبطه، وتجفيف منابع التطرف والفكر الضال.

- **إعادة تنظيم مؤسسة دار الحديث الحسنية:** تأسست دار الحديث الحسنية – كما أسلفنا القول – سنة ١٩٦٨ بمبادرة من الملك الراحل الحسن الثاني، في ظرف سياسي عصيب تميز بحالة الاستثناء، وكان الهدف منها تمكين المغرب من مؤسسة علمية عصرية قادرة على تخريج الكفاءات العليا في المجال الديني بالارتكاز على الدرس الحديثي؛ حيث لم تقبل في صفوفها سوى حَمَلَة شهادة الإجازة وبعد اجتياز مباراة، في الوقت الذي عجزت فيه جامعة القرويين عن القيام بهذا الدور، ولم تسعفها برامجها التعليمية في تحقيق ذلك.

ونشأت دار الحديث مستقلة عن وزارة التعليم العالي ومرتبطة بالقصر الملكي، ثم بعد ذلك أصبحت في عُهدة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وإلى يومنا هذا، وقد جعلها هذا الوضع الخاص من جهة بعيدة عن تدخل وزارة التعليم العالي وفي منأى عن إصلاحاتها المختلفة، ومن جهة ثانية كَرَّس موقعها كمظهر من مظاهر الحراسة الدينية التي يختص بها أمير المؤمنين.

لقد تأخر إصلاح دار الحديث الحسنية وإعادة تنظيمها حتى بداية الألفية الثالثة وتحديدًا سنة ٢٠٠٥، بعد أن بدا واضحًا قصور المؤسسة الحسنية عن مواكبة تطورات الواقع الديني والسياسي للمملكة، فالموجات الإصلاحية القوية التي أنشأتها هزات بداية القرن ٢١ امتدت إلى دار الحديث الحسنية، ودفعت القائمين عليها إلى تعديل وظيفتها الاستراتيجية أو على الأقل تدقيقها بما يناسب السياق السياسي والتنموي المغربي في مطلع هذا القرن، فبعدما كان منتظرًا من دار الحديث وبشكل عام تخريج كفاءات عليا في المجال الديني، وفي إطار استراتيجية سياسية لا علاقة لها بمعطيات العهد الجديد (عهد محمد السادس) أصبح مطلوبًا منها بعد ٢٠٠٤ تكوين نخبة علمية دينية مدركة ومستوعبة للعصر بمعطياته الدينية المتعددة، ومرجعياته القانونية المختلفة؛ حيث ألحّت برامج المؤسسة على التكوين اللغوي المتين (الفرنسية، والإنجليزية، والإسبانية)، وفهم الأديان الأخرى ومقارنتها مع بعضها البعض من خلال مادة مقارنة الأديان، وأيضًا دراسة الفقه المقارن من خلال مواد القانون.

غير أن إقرار هذا المشروع الإصلاحي لم يكن سهلاً، وقوبل بالشك وعدم الارتياح من طرف جهات مختلفة وعلى رأسها بعض مكونات الحركة الإسلامية، وخاصة بعد تسرب معلومات عن الدور المحوري لأحد المسلمين الأمريكيين ويدعى "كامبيز كانيباسيري" في وضع خريطة عملية الإصلاح هاته، باعتباره مشرفًا أكاديميًا على البرامج والمناهج.

- **تكوين الأئمة والمرشدات:** شرع المغرب سنة ٢٠٠٥ في تكوين أول فوج من الأئمة والمرشدات البالغ عددهم ١٥٠ إمامًا و٥٠ مرشدة؛ وذلك لتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على الأئمة والمرشدين، وفي الآن نفسه قطع الطريق على مجموعة من الأئمة غير المنضبطين مذهبيًا والذين تلقوا تعليمهم في مؤسسات داخلية أو خارجية لا تهتم كثيرًا بالتدين المغربي. ويعتبر

هذا المشروع الأول من نوعه في تاريخ المملكة؛ إذ لأول مرة تتحمل الدولة جزءًا من المسؤولية في هذا المجال، وقبله كان تخريج الأئمة والمرشدين يتم بطريقة مستقلة تمامًا عن الدولة.

ومن بين ما يهدف إليه هذا البرنامج تدريب كفاءاته البشرية على التطبيق العملي للمعلومات النظرية المقررة في برنامج التكوين؛ بحيث تصبح الإمامة والإرشاد الديني بحسب هذا البرنامج "حرفة" لها مجموعة من الأصول الفنية والمهارات العملية، لابد من إتقانها والتمرن عليها لتحقيق أغراضها الأخلاقية والتربوية... ويستغرق التكوين ١٢ شهرًا، يتلقى خلالها الأئمة والمرشدات تكوينًا مكثفًا ومتينًا في عدد من المواد الشرعية والاجتماعية والثقافية.

ومما يلاحظ على هذا البرنامج التكويني ضعف عنصر التدريب وتركيزه على التكوين النظري والعلمي، وهو ما جعل أداء عدد من خريجي البرنامج في مجال الخطابة والوعظ ضعيفًا وباردًا، ولا يثير حماسة جمهور المساجد، ولا يوقظ عاطفتهم الدينية مقارنة بما هو سائد، باستثناء الذين لهم سابقة في هذه "الوظيفة"، وقبل الالتحاق ببرنامج التكوين.

وعمومًا، وبالرغم من هذه الصعوبات الذاتية والموضوعية، يعتبر مشروع تكوين الأئمة والمرشدات خطوة متقدمة جدًا في اتجاه تحديث الوظيفة الدينية، وإدماجها ضمن التزامات الدولة الحديثة، وهو ما سيشكل مع مرور الوقت تجاوزًا للتقاليد والأعراف الاجتماعية، التي كانت تتصرف في هذه الوظيفة منذ ظهورها، وباستقلال عن الدولة.

— **إحياء المذهبية الصوفية للمغاربة**: مما يُؤْثَر عن القدامى في مجال التصوف قولهم: "إذا كان الشرق أرض الأنبياء فالمغرب أرض الأولياء"، وتربته تنبت الصالحين كما تنبت العشب والكلأ، ويستدل على هذا القول من الناحية التاريخية بالعدد الهائل من الأولياء والصالحين الذين تَغُصُّ بهم كتب التراجم، وتنتشر شواهدهم وقبورهم في كل ركن من أركان المغرب الفسيح، من شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، وينتسبون إلى عصور مختلفة، فالتصوف، ومنذ وقت مبكر، فرض نفسه كمظهر أساسي بين مظاهر التدين المغربي، وأمسى عنصرًا مهمًّا ضمن عناصر الهوية الدينية للمملكة المغربية.

فلإضفاء الانسجام والتناسق على مشروع تأهيل الحقل الديني، الذي تبنته المملكة في مستهل عهد محمد السادس، كان لابد من الاعتناء بالتصوف، والعمل على إحياء معانيه ورسومه في الحياة المغربية، باعتباره مرجعية أصيلة للسلوك القويم والمنهج السليم، إلى جانب الفقه الملكي مرجعية الأحكام، والأشعرية مرجعية العقيدة. وفي هذا السياق قامت الدولة المغربية بمجموعة من المبادرات تهدف إلى تجديد رسالة التصوف في الحياة المعاصرة للمغاربة، ودعم حضوره الاجتماعي والثقافي، ومن أبرز هذه المبادرات: لقاءات سيدي شيكر، التي تعد بمثابة مؤتمر عام يجمع كافة المنتسبين للتصوف في

المغرب،[٣٢] وهي عنوان المبادرة الرسمية من أجل إعادة الحركة الصوفية المغربية إلى ميدان العمل الديني بأبعاده المختلفة التربوية والثقافية والاجتماعية، وإخراجها من زواياها. وثاني هذه المبادرات التجمع العام لرواد الطريقة التيجانية الذي انعقد بفاس ٢٠٠٧، بمناسبة مرور ٢٠٠ عام على وفاة الشيخ سيدي أحمد التيجاني مؤسس الطريقة التيجانية، والذي أكد من خلاله المغرب على رعايته الثابتة للتصوف، ورغبته الواضحة في جعل الحركات الصوفية رأس حربة في مواجهة البدع الضالة، والتطرف الأعمى، والتسييس المغرض.[٣٣]

وإجمالاً، اقتصر دور وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القائمة عمليًا على تنفيذ مشروع تأهيل الحقل الديني على استنهاض الحركات الصوفية وحثها على العمل والنشاط، ودعوتها الصريحة إلى العودة إلى ميادين التربية والتأطير الثقافي للمواطن المغربي، وتندرج اللقاءات الرسمية السابقة في هذا السياق، غير أن تجاوب هذه الحركات مع إرادة الدولة بقي محدودًا، ولم تشهد الساحة المغربية بالرغم من الدعم الرسمي المادي والمعنوي لهذه الحركات نشاطًا ملحوظًا، يؤشر على نهضة صوفية جديدة.

- **إحداث المجلس العلمي المغربي بأوروبا:** يفوق عدد أعضاء الجالية المغربية المقيمة بأوروبا ٢,٥ مليون نسمة، موزعين بشكل متفاوت على بلدان أوروبا الغربية، ويقيم معظمهم في بلدان فرنسا وإسبانيا وهولندا وبلجيكا وألمانيا. وتعاني هذه الجالية – شأنها شأن باقي الجاليات – من ضعف التأطير الديني، وتَمَزُّقه بين عدة مرجعيات مذهبية، مما يعرض هويتها لخطر الضياع، والاستقطاب المكثف من طرف التيارات المتشددة سواء منها المتصلة بالوطن أو تلك البعيدة عنه كتنظيم القاعدة والتيارات الشيعية وغيرهما. واتضح هذا الأمر بشكل ملموس في مشاركة عدد من المغاربة في عمليات إرهابية على الصعيد العالمي بما فيها تفجيرات ١١ أيلول (شتنبر) في نيويورك، و١١ آذار (مارس) في مدريد.

لقد اقتضت هذه الأحوال ضرورة تحسين أداء التأطير الديني للجالية المغربية، وعدم الاكتفاء بالبعثات العلمية المناسباتية التي تحل عادة بالديار الأوروبية في شهر رمضان من كل سنة، ويأتي تنصيب المجلس العلمي المغربي بأوروبا على رأس الإجراءات التي تروم تحقيق هذا الهدف.

فبالرغم من تشابه الحيثيات التي تقف وراء تجديد المجالس العلمية المحلية في المغرب وإحداث المجلس العلمي الأوروبي فإن المهام التي نص عليها ظهير ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨ تضع بينهما مسافة مقدرة من الناحية الوظيفية.[٣٤]

إن إحداث المجلس العلمي المغربي بأوروبا يدل على تفهم عميق للحاجات الدينية للمغاربة المقيمين بالخارج وخاصة بأوروبا، ومحاولة جادة لتمكينهم من مرجعية دينية وطنية تدلهم على سبل

التعايش مع الآخر ونهج الاعتدال في الأخذ الديني، غير أن هذه النوايا الحسنة والإرادات الخيرة التي يجسدها إحداث المجلس تواجهها عقبات كَأْدَاء تهدد رسالتها النبيلة، وفي مقدمة هذه العقبات: ضعف السلطة القانونية للمجلس في الديار الأوروبية، فسلطته في أحسن الأحوال لن تكون أكثر من سلطة جمعية محلية، ومن ثم فنفوذه وتأثيره يعتمد على السلطة المعنوية للأشخاص أكثر من اعتماده على القانون. ويؤيد هذا القول ما تسرب من معلومات عن رفض الدول الأوروبية التي تحتضن كتلة مهمة من الجالية المغربية احتضان مقر لهذا المجلس، واعتبار مثل هذا الأمر تدخلاً في شؤونها الداخلية، خاصة وأن هذه الدول ومنذ مدة تبنت ما بات يعرف بسياسة الإدماج لأفراد الجاليات الموجودة بها، بغض النظر عن موطنها الأصلي.

- **إطلاق خطة ميثاق العلماء:** إن خلاصة تحليل التحديات الأمنية المرتبطة بالتدين، التي واجهت الدولة المغربية في بداية الألفية الثالثة أظهرت أهمية البعد الثقافي والتأطيري في استئصال مشكلة التطرف والغلو من جذورها، ذلك أن إمكانات التطرف الاجتماعية والثقافية تكمن في العديد من المساجد، وفي خطب ثُلّة من الأئمة، ومن هذه المكامن انتقلت إلى المحتوى الثقافي للإنسان المغربي؛ حيث أمست تعشش في عقول الناس الكثير من الأفكار السوداء والقاتلة. ففي ضوء هذه الخلاصة تبدو المقاربة الأمنية والسياسية لوحدها عاجزة عن حل المشكلة، ما دامت محاضن الأفكار الضالة آمنة مطمئنة لا تدرك.

فاستنادًا إلى هذا الفهم، ابتكرت السلطات الوصية على الشأن الديني في المملكة "خطة ميثاق العلماء" لتكون جوابًا استراتيجيًا على مشكلة التطرف في أبعادها الثقافية والتأطيرية، فمن جهة حاولت هذه الخطة تكوين الأئمة والقيمين الدينيين، و«تمنيعهم» من الأفكار المتطرفة، وجعلهم ملتزمين بالوحدة المذهبية للمملكة، ومن جهة ثانية حاولت توعية المواطنين، وتوجيههم، ومحاربة وتفنيد أضاليل التطرف.

وقد أعطى العاهل المغربي محمد السادس انطلاقة هذا المشروع يوم ٢٩ نيسان (أبريل) ٢٠٠٩، مستهدفًا في مرحلة أولى الأئمة، وبلغ عدد المستفيدين منه – عند انطلاقته حسب تصريحات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – ٤٢,٠٠٠ ألف إمام، يؤطرهم ١٥٣٠ عالمًا. وتوزعت مواد هذا التأطير بين مواد العقيدة والمذهب؛ واجبات الإمامة؛ تعليم القرآن الكريم؛ الإرشاد في العبادات والوعظ؛ تأهيل الدور الاجتماعي للمسجد، في حين بقي المستوى الثاني من المشروع المتعلق بتوعية المواطنين موقوف التنفيذ.

إن خطة ميثاق العلماء تعكس وعيًا عميقًا باللحظة التاريخية التي يجتازها المجتمع المغربي، وإدراكًا جيدًا لحجم التحولات الثقافية التي حملتها أواخر القرن ٢٠ وبداية ق.٢١، ففي الماضي كان توريث الخصوصية المغربية بعناوينها المختلفة يعتمد على شبكة ضخمة من الأئمة، تلاميذ شيوخ المذهب،

وخريجو التعليم العتيق الأوفياء للمراجع المذهبية التقليدية في العقيدة والمذهب والسلوك، وبالرغم من دفقة المعاصرة التي شهدها المغرب بعد الاستقلال لم يطرأ تغيير كبير على مصادر الخصوصية هاته، لكن في الربع الأخير من القرن العشرين هبت على المغرب رياح التغيير المذهبي وذلك من خلال: تنكر مجموعة من المدارس العتيقة الحديثة للخصوصية المغربية، وولائها شبه المطلق للمرجعية السلفية الوهابية، انكسار بيضة المذهب الهشة تحت تأثير القصف الإعلامي الفضائي.

وقد ساعدت مجموعة من العوامل على هذا الاضطراب المذهبي وفي مقدمتها: جمود المذهب وعدم مواكبته لمقتضيات العصر الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ وعدم اهتمام الدولة الحديثة بتأصيل اختياراتها السياسية دينيًّا ومذهبيًّا، وهو ما جعلها في كثير من الحالات متهمة بالتقصير اتجاه الدين؛ تضخم الوظائف المدنية للدولة الحديثة وفي المقابل إهمال الوظيفة الدينية وتركها على حالها من التخلف والانحطاط.

وهكذا، فخطة ميثاق العلماء من الناحية الإجرائية هي أسلوب بيداغوجي للتطهير الثقافي للبيئة الدينية المغربية من عناصر التطرف والمروق المذهبي، وإعادة ترميم البناء المذهبي المغربي في العقل والوجدان بعدما اغبرت صورته، واهتزت أسسه، بالرغم من العقبات والمشاق الكثيرة التي تعترض الخطة، والتي تتجسد أساسًا في الفقر المعرفي والثقافي الذي يعاني منه المستهدفون، بحيث معظمهم لم يستكملوا تكوينهم في اللغة والعلوم الشرعية واكتفوا بحفظ القرآن.

الحقائق الاستراتيجية لسياسة تأهيل الحقل الديني في عهد محمد السادس

إن كثافة المبادرات والإصلاحات في المجال الديني التي شهدها العقد الأول من عهد محمد السادس وحجم الإنفاق العمومي الذي واكبها، يدل دلالة واضحة على المكانة المتقدمة التي تحتلها المسألة الدينية في استراتيجية الحكم في العهد الجديد، فلم يسبق للشأن الديني بمستوياته المختلفة في دولة الاستقلال أن حظي بما حظي به في العشر سنوات الأخيرة. ومن خلال تحليل أوّلي لرزنامة الإصلاحات الدينية المطبقة في المملكة في هذا العقد يمكن استخلاص العلامات الأساسية لأسلوب محمد السادس في إدماج الوظيفة الدينية ضمن نسيج وظائف الدولة الحديثة التي أرسيت لبناتها الأولى في المغرب مع دخول الاستعمار الفرنسي، ومن أبرز هذه العلامات:

١ – **الارتكاز على الفصل ١٩ من الدستور**: إن كل تدخلات الدولة المغربية في عهد محمد السادس في المجال الديني، وتحديدًا تدخلات الملك ارتكزت على الفصل ١٩ من الدستور، الذي يجعل من الملك أمير المؤمنين، وحامي حمى الملّة والدين. وإذا كان الدستور المغربي فصل في صلاحيات الملك السياسية، وأبان في توزيع السلطة بين الملك، والوزير الأول، والحكومة، وبقية المؤسسات السياسية، فإنه فيما يتعلق بالوظيفة الدينية للملك لم يفعل الشيء نفسه؛ حيث فضل الصمت، وجعل السلطات الدينية ممركزة في يد الملك لا

يشاركه فيها أحد، بحيث لا توجد بين المؤسسات الدستورية للمملكة مؤسسة دينية أو لها اختصاص ديني.

وبناءً عليه، فوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هي وزارة سيادة، تمارس المهام الدينية نيابة عن أمير المؤمنين وبتفويض منه، وأمير المؤمنين هو رئيس المجلس العلمي الأعلى وباسمه تصدر الفتوى، ورئيس مؤسسة مسجد الحسن الثاني. وعمومًا يشكل الفصل ١٩ من الدستور المغربي مرجعية قانونية عليا للتدخل في المجال الديني وصوغ المبادرات في إطاره، بعيدًا عن سلطة الوزير الأول والحكومة.

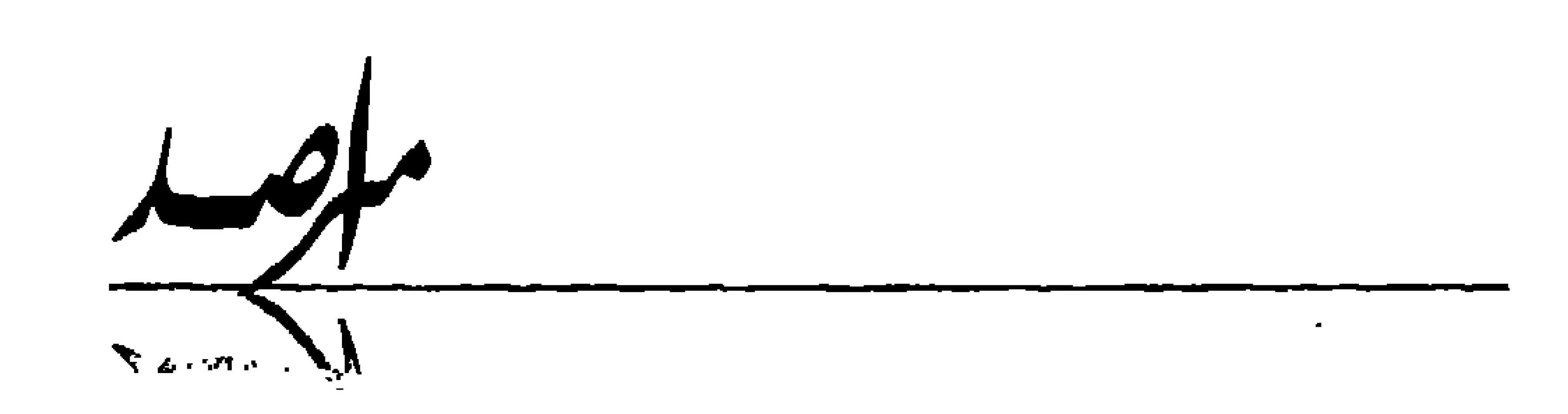
٢- **استعادة المحتوى التاريخي للتدين المغربي:** يشكل عهد محمد السادس فيما يتعلق بالمجال الديني، استعادة شبه شاملة لمفردات التدين التاريخي المغربي، في أبعاده العقدية والفقهية والسلوكية، فقبل هذا العهد كان الوعي بالخصوصية المذهبية محدودًا، وكانت الإحالة دائمًا عند الحديث عن الخصوصية المغربية على المذهب المالكي، لكن مع بداية "العهد الجديد" اتسع الأمر، ليشمل العقيدة الأشعرية، وطريقة الجنيد في التصوف. وتجسد مشروع الاستعادة هذا في التشديد على اقتفاء أثر المذهب المالكي في العبادات؛ حيث عملت الوزارة على تتبع الخروقات المذهبية ومحاربتها في المساجد وأماكن العبادة عمومًا، وفي الوقت نفسه عملت على إحياء ما اندرس من رسوم المذهب في بعض المساجد، وكذلك العمل الدؤوب من أجل إحياء الحركة الصوفية ودفعها نحو المبادرة العملية في المجالات المختلفة.

وصفوة القول، إن استعادة التدين التاريخي المغربي في الظرف الراهن له دلالتان رئيسيتان:

الدلالة الأولى: يعتبر الاختيار المذهبي المغربي بمستوياته المختلفة، كما جسدته التجربة التاريخية غنيًا بمعاني وقيم التوسط والاعتدال، والتسامح والقبول بالآخر، والسلم... وداعمًا لها، وهي قيم مهددة في عالم اليوم، وتنافسها بشدة قيم التطرف والغلو والعنف والإقصاء، وبالتالي استعادة المذهبية المغربية والحالة هاته هي بطريقة غير مباشرة استعادة للقيم التي تنضح بها، وهي شكل من أشكال النزول الاضطراري في الماضي والاستعانة به لمعالجة آفات الحاضر.

الدلالة الثانية: تعتبر استعادة التدين التاريخي المغربي نوعًا من الاحتماء بالخصوصية وحماية لها في الآن نفسه، في عصر اشتد فيه القصف الإعلامي والثقافي للخصوصيات بمظاهرها المختلفة، في زمان العولمة الثقافية، وارتفاع الحواجز أمام الأفكار والقيم.

إعطاء الأولوية للتأطير: من الأولويات الأساسية لمشروع تأهيل الحقل الديني في المملكة في العشر سنوات الأولى من حكم محمد السادس استعادة المبادرة الرسمية في مجال التأطير الديني، فتقريبًا كل المبادرات استهدفت إعادة تعبئة المواطن المغربي تعبئة دينية جديدة، على أساس توحيد نمط التدين ومراجعه، بدءًا بإصلاح وزارة الأوقاف وتعزيز قدراتها التأطيرية، وإعادة تنظيم المجالس العلمية، وانتهاء بخطة ميثاق العلماء.



وقد سلكت الدولة في بناء صرحها التأطيري هذا نهجًا تحديثيًا، مستخدمة بالدرجة الأولى مجموعة من الوسائل الحديثة، مثل الإذاعة والتلفزة والإنترنيت... بالإضافة إلى المسجد، وهي الوسائل نفسها المستخدمة من قبل تيارات الغلو والتطرف في الاستقطاب والتأثير.

الهيمنة على الحقل الديني: لقد واكبت عملية إصلاح وتأهيل الحقل الديني نزول مجموعة من القوانين والتشريعات همت مجالات مختلفة من الشأن الديني كالمساجد، والتعليم العتيق، والوعظ والإرشاد، وتعيين الأئمة والخطباء والقيمين الدينيين، والفتوى... ملأت مساحات الفراغ القانوني الذي كان يطبع هذا المجال؛ حيث كان ينشط المجتمع والحركات الإسلامية.

ويشكل هذا النمو الفجائي في المنظومة التشريعية التي تؤطر المجال الديني علامة وصول منطق الدولة الحديثة إلى المجال الديني ولو متأخرًا، الذي يروم الاستبداد والتحكم.

الحداثة والتنمية: إن إعادة تأهيل الحقل الديني في عهد الملك محمد السادس لم تستهدف فقط حل إشكاليات التطرف والغلو والخروج عن المنهج الوسط من الناحية العقدية والفقهية والسلوكية، ولكن استهدفت أيضًا إدماج الفعالية الدينية في دينامية التنمية والبناء الحضاري، وتجسد هذا الأمر بوضوح في مبادرة تطوير وظيفة المسجد وإدماجه في التنمية من خلال برنامج محاربة الأمية في المساجد، والعناية بالمرأة وخاصة المرأة العالمة، التي أصبحت حاضرة في كل مبادرات التأهيل تقريبًا، في المجلس العلمي الأعلى، والمجالس العلمية المحلية، وبرنامج تكوين الأئمة والمرشدات.

كما أن النهج التحديثي الذي تَبَنّتْه الدولة في مقاربة قضايا الشأن الديني من حيث الشكل والمضمون توخى دَرْء التعارض بين الحداثة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، والدين، فإذا كانت الكثير من التيارات الدينية ومظاهر التدين تبدو في كثير من الحالات خصمًا عنيدًا لما استقر من مظاهر الحداثة، فإن الرسالة الضمنية لكل مؤسسات الحقل الديني الرسمي هي التوفيق بين الأمرين.

سياسة تأهيل الحقل الديني بعد عشر سنوات من انطلاقها: النتائج والتأثيرات

لقد مر أزيد من عشر سنوات على بداية سياسة تأهيل الحقل الديني في المملكة المغربية في عهد الملك محمد السادس، وبالرغم من قصر مدة هذه التجربة، فإن ما تحقق من منجزات على الأرض، وكثافة المبادرات التي واكبتها، تسمح لنا بتقييم أولي لمخرجاتها الإيجابية والسلبية، وسنحاول ذلك انطلاقًا من مجموعة من العناوين:

أولاً: تحديث الوظيفة الدينية للدولة: لقد تتبعنا من خلال الفقرات السابقة تطور الوظيفة الدينية في الدولة المغربية، التي يستقل بها الملك باعتباره أميرًا للمؤمنين، منذ الاستقلال وإلى الآن، ومما يلاحظ

في هذا السياق تأخر الاهتمام التحديثي بهذه الوظيفة مقارنة بالوظائف الأخرى، ويرجع سبب هذا التأخر من جهة إلى أن معظم الصلاحيات الدينية كانت من اختصاص المجتمع ومفوضة له، وبالتالي كان أداء هذه الاختصاصات في الغالب تقليديًّا تبعًا لحالة المجتمع، ومن جهة ثانية افتقار الدولة الحديثة التي أقر أسسها الاحتلال الفرنسي للعنصر الديني نظرًا لنسبها العلماني.

وتعتبر سنة ١٩٦١ الانطلاقة الفعلية لمشروع تحديث الحقل الديني في المغرب، وإدماجه في بنية الدولة الحديثة؛ حيث شهدت هذه السنة إنشاء وزارة الشؤون الإسلامية، التي أسندت لها مجموعة من المهام الدينية وفي مقدمتها الإرشاد الديني وتوجيه المعاهد الدينية والفتوى، وستزداد جرعات التحديث مع توالي السنين وبروز جملة من التحديات الدينية، ويعد تأسيس المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية الإقليمية سنة ١٩٨١ أبرز مظاهر تحديث الوظيفة الدينية في عهد الملك الراحل الحسن الثاني. وفي مقابل هذه الوجوه التحديثية على الصعيد السياسي بقي المجتمع موفيًا بالتزاماته الدينية؛ حيث استمرت المدارس والمعاهد العتيقة في تخريج الأئمة والقيمين الدينيين بتمويل من الأوقاف الخاصة بهذه المدارس، أو من خلال مساهمات تكافلية بين أفراد "الجماعة"، وظهرت مجموعة من الحركات الإسلامية والجمعيات المدنية نشطت في هذا الهامش الواسع الخارج عن الدولة، واشتغلت بالتأطير والدعوة.

غير أن مستجدات نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، والتي تزامنت مع اعتلاء الملك محمد السادس عرش أسلافه في المملكة المغربية، دفعت الدولة إلى الاهتمام أكثر بوظيفتها الدينية وزيادة جرعات التحديث، وقد تجسد هذا الأمر في استكمال بناء الصرح المؤسساتي لإمارة المؤمنين التي تمثل رمزيًّا وعمليًّا الاختصاص الديني في بنية الدولة، وتجسد هذا الزخم التحديثي في العديد من المبادرات غطت سائر مناحي الحياة الدينية: التأطير والتكوين والمعرفة.

فالدولة المغربية الحديثة بعد تنفيذ معظم خطوات هذا البرنامج التأهيلي والإصلاحي للحقل الديني تخلصت من إعاقة وظيفية خطيرة صاحبتها منذ تكوينها، واستطاعت استيعاب الدين تحت عباءتها.

ثانيًا: تأميم الحقل الديني: إن الوقائع والأحداث التي استفزت الدولة وحركتها إلى المبادرة السريعة إلى تأهيل الحقل الديني، دفعتها في الآن نفسه إلى احتلال المجال الديني والتحكم في جميع مصادر الفعل الديني داخل المجتمع، ومصادرة الصلاحيات المدنية في هذا المجال، لقد تضخمت الترسانة القانونية المتعلقة بالشأن الديني، إلى درجة أصبح معها كل عمل ديني غير رسمي يمر بالضرورة عبر ممثلي السلطة وأعيانهم.

فالقوانين الجديدة المتعلقة بالمساجد من بنائها إلى القائمين عليها وخطبائها، والقوانين المتعلقة بالتعليم العتيق، والقوانين المؤطرة للوظائف الدينية، ومؤسسات تخريج الأطر الدينية العليا والمتوسطة،

وضوابط الفتوى العامة... حَدّت بشكل كبير من المبادرة المجتمعية والمدنية، وبالمقابل عززت نفوذ الدولة من خلال وزارة الأوقاف، ومندوبية الشؤون الإسلامية، والمجالس العلمية، ووزارة الداخلية.

وفي السياق نفسه، عملت الدولة من خلال أجهزتها الأمنية على تنظيف الساحة من كل الفعاليات الدينية المزعجة وغير المتوافقة مع السياسة الدينية الجديدة، إما بعزلهم من وظائفهم الدينية وخاصة الخطابة، أو اعتقالهم، أو حظر مؤسساتهم المدنية والسياسية (حالة حزبي البديل الحضاري والأمة)، وأبقت فقط على بعض الحركات الإسلامية التقليدية مثل حركة التوحيد والإصلاح وجماعة العدل والإحسان، وجماعة التبليغ لاعتبارات سياسية وتاريخية، غير أنها قيدت حرياتها، وخنقت تحركاتها العملية، وحدت بشكل كبير من نشاطها الدعوي العام.

فالعمل الديني في المغرب بعد هذه الإصلاحات أصبح عملاً رسميًا أو شبه رسمي، ترعاه مؤسسات الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، لا مجال فيه للارتجال، ويقتل "المبادرة الحرة" المستقلة عنها، فما هي درجة صواب هذا الاختيار من الناحية الاستراتيجية؟

قد يكون اتجاه الدولة نحو الاستبداد بالمجال الديني واحتكار المبادرة في نطاقه وتقنينها، اختيارًا مرحليًا سليمًا في الظرف المحلي والإقليمي والدولي الحالي، وخطوة أولية وضرورية لبناء "تعاقد اجتماعي وسياسي" جديد حول الوظيفة الدينية في المجتمع المعاصر والدولة الإسلامية الحديثة، لكن الاستمرار في هذه السياسة يشكل من الناحية الاستراتيجية خطرًا كبيرًا على مستوى حضور الدين في المجتمع، ودوره في حفظ الاستقرار السياسي للدولة.

ومن ثم، فمن المسؤوليات الأساسية للدولة المغربية في الحقل الديني مستقبلاً، وبعد هذا المنجز الضخم، تحرير المبادرة المدنية وتشجيعها، في ضوء ثوابت "التعاقد الاجتماعي والسياسي"، التي يمكن اختصارها في ثلاث: إمارة المؤمنين، والوحدة المذهبية، والحياد السياسي. فهذه المبادئ كافية لتأسيس عمل إسلامي مدني، عصري، جديد، يتجاوز الاختلالات والانحرافات السابقة، ويتمم الدور السياسي للدولة. فلا يمكن للدولة المغربية المنخرطة في مسلسل العولمة، وبمنظورها الليبرالي المنفتح، وسعيها لتقوية المجتمع المدني، أن تعاكس هذه الوجهة التاريخية عندما يتعلق الأمر بالمجال الديني، ومثل هذا الموقف سيكلف الدولة الكثير ماديًا وسياسيًا، وسيضعف كما أسلفنا من المكانة الاجتماعية والسياسية للدين.

ثالثًا: استقطاب النخبة الحركية الإسلامية وإدماجها في مؤسسات الحقل الديني: استقطبت الدولة المغربية من خلال مشروع تأهيل الحقل الديني عددًا مهمًا من الطاقات البشرية الإسلامية، التي تنتمي في غالبها إلى التيار الإسلامي المعتدل، فالهياكل والمؤسسات التي أحدثها هذا المشروع، تطلب تفعيلها، وتنفيذ اختصاصاتها موارد بشرية مهمة ونوعية، وهكذا عينت السلطات الرسمية مجموعة من الشخصيات الإسلامية من الذكور والنساء في وظائف دينية رسمية من قبيل العضوية في المجالس

العلمية، وفي بعض الحالات أسندت لها رئاستها، والإمامة والإرشاد الديني، كما فتحت الباب لعدد آخر للمساهمة في الإعلام الديني الذي جسدته قناة محمد السادس وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم.

وقد أثرت هذه الظاهرة على الأداء العام للوظائف الأساسية للحركة الإسلامية المعتدلة، وفي مقدمتها وظيفة الدعوة، فأغلب هؤلاء الملتحقين بوظائف "الحقل الديني" من الطاقات النوعية، القادرة على ممارسة الدعوة أو قيادتها. وإذا كان استقطاب هذه الطاقات يعكس ثقة القائمين على الشأن الديني في هذا التيار الإسلامي، وفي كفاءة أطره لأداء رسالة الإصلاح الديني في المملكة، فإنه في المقابل أثار نقاشًا حيويًا داخل الحركة الإسلامية، وأثار كذلك أسئلة استراتيجية حول فلسفة تأهيل الحقل الديني وغاياته. فالانتماء إلى مؤسسات الحقل الديني يشبه إلى حد كبير الانتماء إلى سلك الجندية والأمن، لا يُسمح معه بالنشاط السياسي، وتوظيف أبنائه سياسيًا، وإذا حصل شيء من هذا يعرِّضه للطرد، في حين يقوم العمل الإسلامي على خلاف ذلك، أي توظيف فائض "القيمة الدعوية" في المشروع الإصلاحي العام بامتداداته المختلفة السياسية والاجتماعية، وبالتالي انتساب عدد من الرموز الدعوية والحركية للحقل الديني يفقد الحركة الإسلامية المعتدلة طاقة إصلاحية نوعية ومؤثرة.

وعلى صعيد آخر تُذَكر سياسة الدولة في التعامل مع الكوادر الإسلامية، ما سبق أن قامت به مع رموز "اليسار الجديد" في المغرب الذي نشأ على هامش "يسار الحركة الوطنية" الذي يمثله بالأساس حزب الاتحاد الاشتراكي، وتميز بالمعارضة الراديكالية للنظام، فقد أقدمت الدولة منذ بداية عقد التسعينيات على إدماج عدد من رموزه بعد تخليهم عن معتقداتهم الراديكالية في عدد من مؤسسات الدولة، وخاصة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي يرأسه الدكتور أحمد حرزني ومن قبله إدريس بن زكري وكلاهما من قيادات "اليسار الجديد" سابقًا، هيئة الإنصاف والمصالحة، المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري... فهل تكون سياسة الانفتاح التي تنهجها الدولة في علاقتها ببعض الإسلاميين وإدماجهم في مؤسسات الحقل الديني أحد الاستحقاقات غير المعلنة لهذا المشروع، وخاصة إذا استحضرنا عملية الإدماج السلس للمشتغلين بالسياسة في النسق السياسي المغربي التي ابتدأت منذ منتصف التسعينيات؟

رابعًا: سياسة تأهيل الحقل الديني جواب مباشر على الغلو والتطرف: إن مختلف تفاصيل مشروع تأهيل الحقل الديني تؤكد بصراحة ووضوح أنها جاءت لمواجهة الفكر المتشدد والمتطرف، الذي يصدر بالدرجة الأولى عن جهات خارج المملكة، ويهدد الاستقرار الأمني والسياسي بها، وهكذا كان حرص جميع التوجيهات الرسمية سواء الصادرة عن الملك أمير المؤمنين أو الصادرة عن وزير الأوقاف... على بيان هذا الهدف المباشر وتبليغه للمعنيين بالعمل الديني الميداني وخاصة على مستوى

التأطير. لكن هذا المشروع أعرض تمامًا عن الوجه الآخر للمشكلة الدينية في المغرب ألا وهي مشكلة التحلل والفساد الأخلاقي، الذي لا يقل خطرًا عن مشكلة التطرف، ولم يسبق للخطاب الرسمي التعرض له لا من قريب ولا من بعيد، وهو ما جعل مشروع إعادة التأهيل فاقدًا للتوازن، ومصداقيته مهددة، خاصة وأن العلاقة بين التطرف والتحلل علاقة وطيدة ومباشرة، فالأول يتغذى من الثاني بطريقتين؛ من جهة يمد الخطاب المتطرف بالأدلة الملموسة عن انحراف المجتمع والدولة، ومن جهة ثانية يمده بالكوادر البشرية والأعضاء، فأشهر المتطرفين – غالبًا – هم أشهر المتحللين قبل تحولهم.

فالانتقادات الموجهة إلى سياسة تدبير الشأن الديني في المملكة، وخاصة الصادرة عن الفاعلين الإسلاميين تركز على هذا الاختلال، وتُذَكِّر الدولة بمسؤولياتها في حراسة الدين من المتطاولين عليه، والمستَخِفِّين بأحكامه، وفي هذا السياق تدخل معركة حفل الشواذ الذي شهدته إحدى المدن المغربية، والنقاش حول موضوع الحريات الفردية (٢٠٠٨)، وأيضًا معركة الخمر التي اندلعت بعد فتوى الدكتور أحمد الريسوني حول محلات بيع الخمور (٢٠١٠)، وردود الفعل حول مجاهرة بعض الشباب بالإفطار في شهر رمضان (٢٠٠٩)، ومناهضة سياسة المهرجانات.

خامسًا: إمكانات العمل الإسلامي الجديدة: إن سياسة تأهيل الحقل الديني والإجراءات القانونية التي صاحبتها حدت بشكل كبير – كما أسلفنا – من حرية المبادرة والفعل في المجال الديني، وأرجعت عمليًا الإسلاميين إلى مجالس البيوت، وألزمتهم بالمرور عبر مؤسسات السلطة الدينية قبل الولوج إلى المساجد وفضاءات التأطير الديني، فهل تكون هذه المستجدات أسلوبًا جديدة لقمع العمل الإسلامي والحد من تطوره؟ وإذا كانت هذه السياسة قضت على فرص وإمكانات تقليدية في العمل الإسلامي، فإنها بالتأكيد أتاحت فرصًا جديدة، تحتاج فقط للاكتشاف.

إن الحركات الإسلامية مطلوب منها أن تجدد قراءتها لسياسة تأهيل الحقل الديني، والتخلص من "القراءة المغرضة" التي ترى فيها تدبيرًا يتوخى سحب البساط من تحت أرجلها، وتتبنى قراءة إيجابية تحاول من جهة تصويب سوء الفهم الرسمي لها، ومن جهة ثانية تصوب نظرتها إلى مفردات سياسة تأهيل الحقل الديني.

وفي هذا السياق، ومن المهام المستعجلة للحركة الإسلامية المغربية المتطلعة إلى مستقبل إسلامي راشد، العمل الجاد والدؤوب من أجل بَلْوَرَة "ميثاق اجتماعي سياسي للوظيفة الدينية" على مستوى الدولة والمجتمع، الذي يتأسس – كما أسلفنا – على مبادئ كبرى ثلاثة: إمارة المؤمنين، والمذهب، والحياد السياسي، وذلك في أفق إحياء المبادرة المدنية الدينية التي تحتضر.



الهوامش

١- «رسالة للزعيم علال الفاسي إلى العاهل المغربي الحسن الثاني»، **الجريدة الرسمية**، العدد ٢٥٦٦ (سنة ١٩٦١)، ص ٣٣٣٨.

٢- محمد طوزي، «الإسلام والدولة في المغرب العربي»، **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، العدد ١٤/١٣ (سنة ١٩٩١/١٩٩٢)، ص ٢٨.

٣- القرويين هو جامع وجامعة قديمة تأسس سنة ٢٤٥ هـ الموافق لـ ٨٥٩م بفاس أيام حكم الأدارسة للمغرب، ومنذ ذلك التاريخ وإلى يومنا هذا تعقد فيه مجالس العلم والدراسة، وقد كان منارة من منارات العلم البارزة في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، وبلغت شهرته الآفاق. وهو اليوم جامعة مستقلة تدرس أصول الدين والعلوم الشرعية.

٤- طوزي، «الإسلام والدولة في المغرب العربي»، ص ٢٩.

٥- «الظهير الشريف رقم ١,٦١,١٩٠ المنظم لوزارة الدولة المكلفة بالشؤون الإسلامية»، **الجريدة الرسمية** (سنة ١٩٦١).

٦- ريمي لوفو، «الإسلام والتحكم السياسي في المغرب»، **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي** (أبريل ٢٠١١) ١٦٩.

٧- ظهر حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إثر انشقاق في حزب الاستقلال سنة ١٩٥٩؛ ومن أشهر زعمائه المهدي بن بركة. وفيما يتعلق بموقفه من الدستور، كان يعارض معارضة شديدة المنهجية التي سلكها العاهل المغربي الحسن الثاني لإقرار دستور للمملكة؛ حيث كان يطالب بمجلس تأسيسي للدستور، منتخب، تمثل فيه كل القوى الشعبية، وأيضًا كان يناضل من أجل الحداثة السياسية والقطع مع نزعات المحافظة والتقليد في المجال السياسي وبالدرجة الأولى على مستوى الدستور.

٨- «الظهير الشريف»، **الجريدة الرسمية**، العدد المزدوج ١٠١، ١٠٢ (ابريل ١٩١٥)، ص ١١٢.

٩- «الظهير الشريف»، **الجريدة الرسمية**، العدد ٢٣٥٩، (١٠ يناير ١٩٥٨)، ص ٨١.

١٠- «رسالة للزعيم علال الفاسي إلى العاهل المغربي الحسن الثاني».

١١- المصدر السابق، ص ٣٣٤٠.

١٢- «الظهير الصادر في ٨ نوفمبر ١٩٩٣»، الجريدة الرسمية، العدد ٤٢٣٦، (٥ يناير ١٩٩٤)، ص ٢٣.

١٣- «رسالة للزعيم علال الفاسي إلى العاهل المغربي الحسن الثاني». بمناسبة تعيينه وزيرًا للشؤون الإسلامية.

١٤- الطوزي، «الإسلام والدولة في المغرب العربي»، ص ٢٩.

١٥- «الخطاب الملكي بمناسة تدشين دار الحديث الحسنية»، مؤسسة دار الحديث الحسنية، www.edhh.org

١٦- عبد الله كنون، «افتتاحية»، صحيفة الميثاق، العدد ١ (سنة ١٣٨٢).

١٧- خطاب الحسن الثاني بمناسبة تأسيس المجلس العلمي الأعلى في ١ فبراير ١٩٨٠.

١٨- «الظهير الشريف المتعلق بالأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي رقم ١,٨٤,١٥»، الجريدة الرسمية (٢ أكتوبر ١٩٨٤).

١٩- «خطاب أمير المؤمنين أثناء تنصيب المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية الإقليمية في ١٥ دجنبر ٢٠٠٠»، كتاب خطب إمارة المؤمنين (د.م.، د.ت.)، ص ١٥٦.

٢٠- «خطاب أمير المؤمنين في افتتاح الدورة الأولى للمجلس العلمي الأعلى في ٧ يوليو ٢٠٠٥»، كتاب خطب إمارة المؤمنين، ص ١٧٥.

٢١- «خطاب محمد السادس أمام المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية، أبريل ٢٠٠٤»، كتاب خطب إمارة المؤمنين، ص ١٦٧.

٢٢- العالم الصوفي أبو القاسم الجنيد بن محمد بن الجنيد (ت. ٢٩٧/٢٩٨هـ.)، عراقي الأصل، تتلمذ على كثير، من أشهرهم الحارث بن أسد المحاسبي (ت. ٢٤٣هـ.)، ومن تلامذته المعروفين أيضًا الحلاج (ت. ٣٠٩هـ.).

٢٣- الخطاب الملكي عقب أحداث ١٦ ماي ٢٠٠٣، يوم ٢٩ ماي.

٢٤- لخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية هي مشروع حكومي طرحته حكومة الوزير الأول الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي سنة ٢٠٠٠، وكانت تستهدف إدماج المرأة المغربية في التنمية استنادًا إلى مقاربة النوع التي تسوي بين الرجل والمرأة دون أدنى اعتبار للثوابت الدينية الإسلامية، وقد واجهت هذه الخطة معارضة إسلامية قوية توجت بتظاهر حوالي مليون شخص في الدار البيضاء احتجاجًا على هذا المشروع، وانتهت هذه المعركة بتدخل الملك، وفصله في القضايا الخلافية، وتراجع الحكومة عن مشروعها.

٢٥- «مجموع خطب محمد السادس حول الشأن الديني»، كتاب خطب إمارة المؤمنين.

٢٦- محمد ضريف، «من السلفية التقليدية إلى السلفية الجهادية»، **جريدة المساء** (٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩).

٢٧- **قرار وزير الأوقاف رقم ٤٧٣,٠٦** (١٠ مارس ٢٠٠٦).

٢٨- **دليل الإمام والخطيب والواعظ** (المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٦).

٢٩- «خطاب محمد السادس أمام المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية في البيضاء ٣٠ أبريل ٢٠٠٤».

٣٠- انظر ظهير ٢٢ أبريل ٢٠٠٤، القاضي بإعادة تنظيم المجالس العلمية، والنظام الداخلي لهذه الهيئة الصادر بنفس التاريخ.

٣١- «الظهير الشريف»، **الجريدة الرسمية**، العدد: ٥٤١٨ (٤ مايو ٢٠٠٦).

٣٢- يقع رباط شاكر في نواحي مراكش، نسبة إلى أحد أصحاب عقبة بن نافع فاتح المغرب، ويعد من أولى الرباطات التي ظهرت في المغرب المسلم.

٣٣- نص الرسالة الملكية التي وجهها محمد السادس إلى المشاركين في الاجتماع العام للطريقة التيجانية، في موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.

٣٤- ظهير ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٨، المُغَيِّر والمُتَمِّم لظهير ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٤، الخاص بإعادة تنظيم المجالس العلمية.



وحدة الدراسات المستقبلية

للاستعلام

تليفون: ٤٨٣٩٩٩٩ (٢٠٣)+ داخلي: ٥١٣٢

فاكس: ٤٨٧٩٢٥٢ (٢٠٣)+

بريدإلكتروني: marasedjournal@bibalex.org

